



البنك المركزي الأردني
نظام المدفوعات في الأردن
التقرير السنوي
2018

البنك المركزي الأردني
دائرة الاشراف والرقابة
على نظام المدفوعات الوطني

هاتف : ٤٦٣٠٣٠١ (٩٦٢ ٦)

فاكس : ٤٦٠٠٥٢١ (٩٦٢ ٦)

ص.ب: ٣٧ عمان - ١١١١٨ الأردن

البريد الإلكتروني : oversight@cbj.gov.jo

الموقع الإلكتروني : www.cbj.gov.jo

يأتي إصدار تقرير "نظام المدفوعات الوطني في الأردن" لعام 2018 كثالث تقرير يتم إصداره بعد إنشاء دائرة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني في البنك المركزي الأردني؛ وذلك إدراكاً للأهمية المتزايدة لسلامة وكفاءة نظام المدفوعات الوطني بجميع مكوناته، ودور ذلك في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في المملكة، حيث تم بموجب القانون المعدل لقانون البنك المركزي الأردني لسنة 2016؛ توسيع نطاق أهداف البنك المركزي الأردني وذلك بالنص صراحةً على أن البنك المركزي الأردني يقوم في سبيل تحقيق أهدافه بمهمة تنظيم نظام المدفوعات وتطويره بما يضمن توفير نظم آمنة وكفوءة للدفع والتقااص والتسوية في المملكة. ويقصد بنظام المدفوعات الوطني كما أورده القانون أعلاه بأنه نظام المعلومات الإلكتروني الذي يتيح إرسال أو استقبال أو معالجة أوامر الدفع وتحويل الأموال بأي عملة كانت وخدمات التقااص والتسوية وإصدار أدوات الدفع وإدارتها.

يتكون التقرير من فصلين، حيث يعنى الأول بالتطور التنظيمي والتشريعي لنظام المدفوعات الوطني، وبيّن الفصل التشريعات والأطر التنظيمية اللازمة لتنظيم مكونات نظام المدفوعات الوطني بهدف ضمان كفاءة وفاعلية عملية الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني وتعزيز متانة ومرونة الإطار التشريعي لأنظمة الدفع ومعالجة التطورات السريعة في هذا المجال، وتنظيم قطاع شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في المملكة ضمن صلاحيات البنك المركزي الأردني، علاوةً على تحقيق الشفافية والكفاءة والتنافسية وحماية المستهلكين الماليين. كما استعرض الفصل أبرز التعديلات التشريعية التي تمت خلال عام 2018، خصوصاً التعليمات الصادرة بموجب احكام نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017 والصادر استناداً لأحكام المادتين (21) و(22) من قانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015، بالإضافة إلى التعاميم والأطر التنظيمية والتشغيلية التي نظمت أعمال أنظمة الدفع والتقااص والتسويات وكيفية تقديم خدمات الدفع وإدارة أدوات الدفع وإصدارها بما في ذلك النقود الإلكترونية.

أما بخصوص الفصل الثاني، فقد تم التطرق إلى التطورات الحاصلة في أنظمة الدفع والتقااص والتسويات، حيث بين هذا الفصل التطورات الحاصلة في أنظمة المدفوعات كبيرة الحجم كنظام التسويات الاجمالية الفوري (RTGS)، وأنظمة تسوية الأوراق المالية الحكومية كنظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة (DEPO/X)، وأنظمة مدفوعات التجزئة؛ كنظام غرفة التقااص الآلي (ACH) ونظام المقاصة الإلكترونية للشيكات (ECC) ونظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً "إي فواتيركم" ونظام الدفع بواسطة الهاتف النقال

(JoMoPay)، كما يبين أهم أدوات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال في السوق الأردني؛ كالتشيكات وبطاقات الدفع والمحافظ الإلكترونية، كذلك قنوات الدفع الإلكترونية؛ كالإنترنت المصرفي (Internet Banking) والهاتف النقال المصرفي (Mobile Banking) وأجهزة الصراف الآلي (ATMs) ونقاط البيع الإلكترونية (POS). كما يستعرض الفصل أهم المؤشرات الإحصائية المرتبطة بقطاع المدفوعات في الأردن والمتعلقة بأنظمة وأدوات ووسائل الدفع الإلكترونية.

هذا، وسيستمر البنك المركزي الأردني تبعاً بإصدار هذا التقرير وتطويره آخذاً بالاعتبار التطورات الحاصلة في قطاع المدفوعات الوطني من أنظمة وأدوات وقنوات الدفع الإلكترونية والتحويل الإلكتروني للأموال والتشريعات والأطر القانونية ذات العلاقة ودور ذلك في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في المملكة. علماً بأن هذا التقرير قد تم نشره على الموقع الإلكتروني www.cbj.gov.jo.

المحافظ

د. زياد فريز

الملخص التنفيذي

شهد قطاع المدفوعات في الأردن خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات والخدمات المصرفية والمالية الإلكترونية المقدمة، سواء على صعيد أنظمة المدفوعات كبيرة الحجم وأنظمة مدفوعات التجزئة، أو على صعيد أدوات ووسائل مدفوعات التجزئة، ناهيك عن التطورات الحاصلة في قطاع التجارة الإلكترونية وانتشار النقود الإلكترونية.

يسعى البنك المركزي الأردني إلى استغلال ثمار التكنولوجيا في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات وأدواتها ووسائلها والاستفادة من أحدث التقنيات المعلوماتية وشبكات الاتصال في مجال الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال مستهدفاً بذلك؛ تحقيق السرعة والسهولة وخفض التكاليف التشغيلية المترتبة على تنفيذ معاملات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، وتعزيز وسائل أمن وحماية المدفوعات ودور ذلك في زيادة سرعة انسياب وتداول النقود؛ مما يؤثر في النمو المرغوب للنقود وقدرة البنك المركزي الأردني على إدارة المجملات النقدية بصورة أكثر دقة، علاوة على القيمة المضافة للعملاء والمستخدمين النهائيين، وأثر ذلك في تحقيق أهداف البنك المركزي الأردني المتمثلة بتعزيز الاشتغال المالي في المملكة وصولاً إلى الاقتصاد الرقمي.

على صعيد التطور التنظيمي والتشريعي لنظام المدفوعات الوطني؛

- استمر البنك المركزي خلال هذا العام بوضع الضوابط اللازمة لتنظيم قطاع المدفوعات الوطني، والمتمثلة بالأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة لخدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال؛ بالشكل الذي يلبي ويعكس احتياجات وترتيبات أنظمة المدفوعات القائمة والجديدة ونماذج الأعمال والمشاركين ومنتجات وأدوات وقنوات الدفع المبتكرة، بما في ذلك التشريعات اللازمة لضمان كفاءة وفاعلية عملية الإشراف والرقابة وحماية المستهلك المالي.
- تعزيزاً لمبدأ الإفصاح والمساءلة لسياسة البنك المركزي الأردني في مجال الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني، وتمكين الجهات التي تمارس أيّاً من أنشطة خدمات الدفع وأنشطة إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني ومستخدميها وأية أطراف ثالثة أخرى ذات علاقة؛ قام البنك المركزي بنشر الإطار التنظيمي لسياسة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني وذلك تماشياً مع الممارسات الدولية الفضلى بالخصوص.

- نظراً لأهمية الابتكار والتطور المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية والدور الذي يضطلع به البنك المركزي الأردني في تحفيز التحول نحو الخدمات المالية والمصرفية الرقمية وتعزيز الاشتغال المالي ودعم مبادرات الحكومة الالكترونية والاقتصاد الرقمي؛ باشر البنك المركزي الأردني بإنشاء مختبر الابتكارات المالية التنظيمي في هذا العام.
- كما تم إصدار خلال النصف الأول من عام 2018 سلسلة من التعليمات والمتطلبات اللازمة لتنظيم قطاع المدفوعات في الأردن وذلك استناداً لأحكام نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017 والذي دخل حيز التنفيذ في 2018/3/16.
- استمر البنك المركزي في إصدار التشريعات والأدلة الإرشادية لزيادة أمن وكفاءة نظام المدفوعات الوطني ولمواكبة النمو المتسارع في الابتكارات التكنولوجية التي تعتمد عليها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بما فيها شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال كتعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية وتعليمات أجهزة الصراف الآلي والدليل الإرشادي للحوسبة السحابية.
- كما يواصل البنك المركزي الأردني دوره في ضمان التشغيل البيئي لأنظمة وأدوات ووسائل الدفع وتشجيع القبول المتزايد لأدوات ومنتجات الدفع الحديثة وتقليل المخاطر النظامية والتشغيلية ومخاطر الائتمان وتعزيز وسائل الأمن والحماية لدى تنفيذ معاملات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، ناهين عن الالتزام بالمبادئ والمعايير الدولية الخاصة بالبنى التحتية لأسواق المال.

هذا وما يزال البنك المركزي الأردني يدعم وبشكل مستمر الانتقال من بيئة الدفع الورقية إلى بيئة الدفع الإلكترونية من خلال دعم مبادرات الدفع الحديثة المتاحة والقابلة للتطبيق، واستكشاف الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات في مجال تطوير المدفوعات الإلكترونية، وتسهيل استخدام وسائل الدفع الجديدة والمبتكرة ووضع إطار تنظيمي لها. كما ويسعى البنك المركزي الأردني إلى تهيئة البنى التحتية المناسبة لدعم تحويل المدفوعات الحكومية من الدفع الورقي إلى الدفع الإلكتروني لكبر عدد وحجم هذه المدفوعات، كون أن غالبية المستفيدين منها عملاء غير بنكيين؛ مما سيجعل من عملية التطوير ذات جدوى وأثر واضح.

على صعيد المؤشرات الإحصائية؛

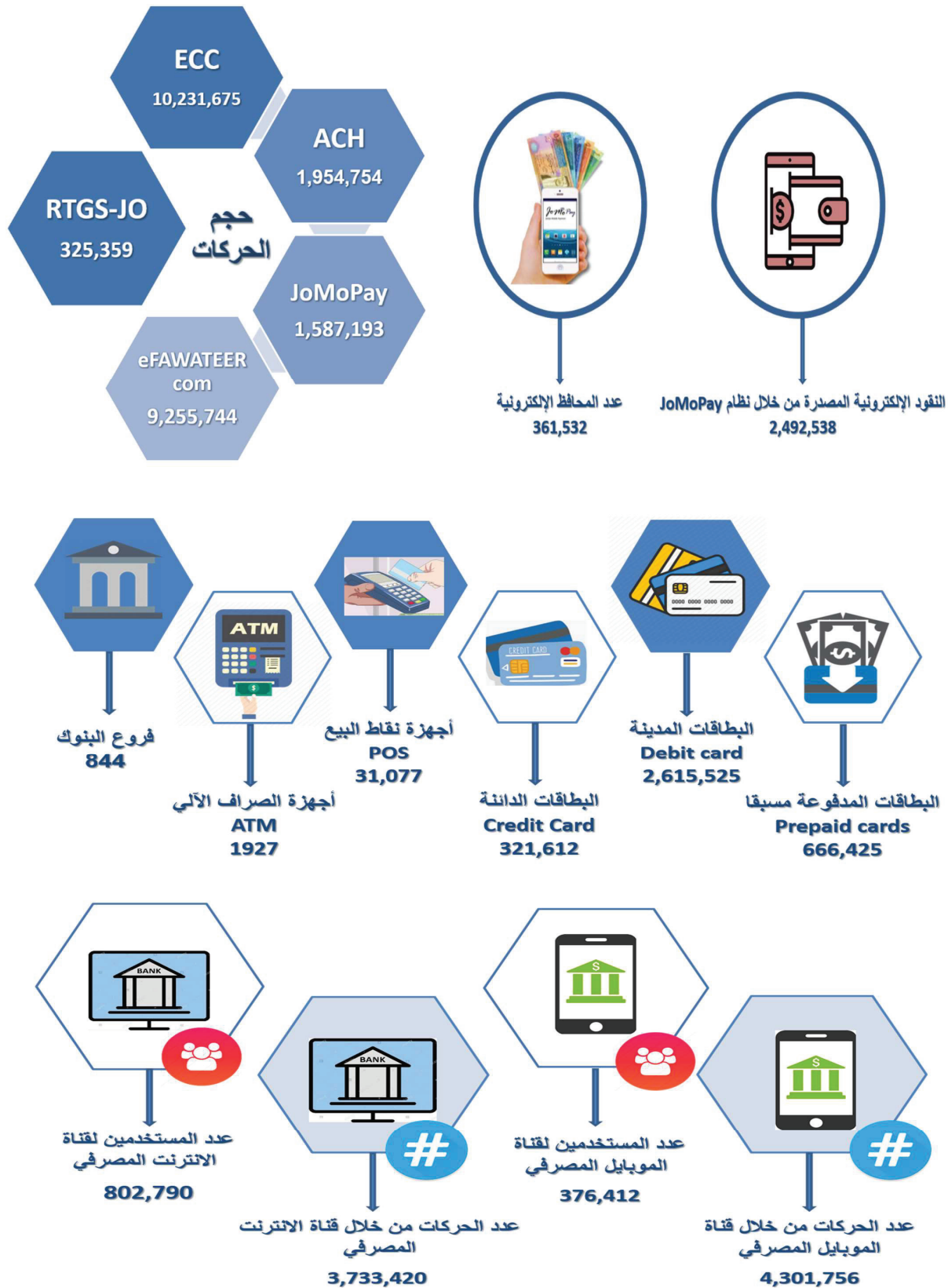
أهم المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة بأنظمة وأدوات ووسائل الدفع الإلكترونية والتي تعكس واقع قطاع المدفوعات في الأردن وتدل على مستوى التطور الحاصل في القطاع وبما يتوافق مع التوجهات بهذا الخصوص فكانت على النحو الآتي:

- ما يخص أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري RTGS-JO؛ فقد بلغ عددها 325,359 أمر دفع تم تنفيذها بالدينار الأردني والعملات الأجنبية المعروفة على النظام (الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، وأخيرا اليورو)، في حين بلغت القيمة الإجمالية لأوامر الدفع المنفذة 1,052,352 مليون دينار، محققا بذلك ارتفاع بلغ نسبته 10% عن قيمة أوامر الدفع وانخفاض 6% عن عدد أوامر الدفع المنفذة خلال عام 2017.
- على صعيد نظام غرفة التفاضل الآلي ACH؛ فقد بلغ عدد أوامر الدفع التي تم تنفيذها وبجميع العملات المعروفة على النظام (الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الجنيه الاسترليني، وأخيرا اليورو) 1,954,754 أمر دفع دائن بقيمة إجمالية بلغت ما يعادل 2,635 مليون دينار. وحقق الدينار الأردني النسبة الأكبر من قيمة أوامر الدفع التي تم تنفيذها والبالغة 93%.
- ما يخص حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات ECC؛ فقد بلغ إجمالي عدد الشيكات المتداولة 10,231,675 شيكا بنسبة انخفاض مقدارها 1% عن العام السابق. في حين بلغ إجمالي قيمة الشيكات المتداولة 43,841 مليون دينار بنسبة انخفاض بلغت 5% عن عام 2017.
- على صعيد الشيكات المعادة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات؛ فقد بلغ إجمالي عدد الشيكات المعادة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات 479 ألف شيكا أي 5% من إجمالي الشيكات المتداولة خلال العام، بقيمة إجمالية بلغت 1,701 مليون دينار وبنسبة 4% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة محققاً بذلك ارتفاع في قيمة الشيكات المعادة بلغت نسبته 7%.
- على صعيد نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال (JoMoPay)؛ فقد بلغ إجمالي عدد المحافظ الإلكترونية التي تم فتحها من خلال مقدمي خدمات الدفع أو الحسابات البنكية التي تم ربطها بالنظام عن طريق البنوك المشاركة 450,394 محفظة/ حساب بنكي بارتفاع بلغت نسبته 108% عن عام 2017. كما بلغت عدد العمليات المالية التي تم تنفيذها من خلال النظام 1,587,193 عملية وبقيمة إجمالية بلغت 75.903 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 866% في عدد عمليات الدفع المنفذة ونسبة 1070% بخصوص قيمة عمليات الدفع.
- على صعيد نظام "إي فواتيركم"؛ فقد بلغت عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها من خلال النظام 9,255,744 حركة دفع بقيمة إجمالية تجاوزت 6,182 مليون دينار. وقد حققت حركات الدفع المنفذة خلال العام قفزة نوعية ونموا ملحوظا بلغ نسبته 98% مقارنة بعام

2017. أما بخصوص الخدمات التي وفرتها النظام فقد بلغت 412 خدمة تعود لصالح 167 مفوتر مقابل 298 خدمة خلال عام 2017 تعود لصالح 114 مفوتر.

- على صعيد البيانات الإحصائية الخاصة بالشيكات؛ فقد بلغ العدد الإجمالي للشيكات البنكية التي تم تداولها في المملكة (سواء داخل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات أو خارجه من خلال التقديم والصرف على كاونتر البنك (نقداً)) خلال هذا العام 16,185,312 شيكاً مقابل 16,272,399 شيكاً خلال عام 2017، أي بنسبة انخفاض بلغت 1% من حيث عدد الشيكات.
- كذلك بلغ الحجم الإجمالي للشيكات المزورة التي تم تقديمها للصرف 21 شيك من أصل 16,185,312 شيك وبقية إجمالية بلغت 3.810 مليون دينار مقارنة بـ 93 شيك من أصل 16,272,399 شيك في عام 2017 أي بانخفاض ما نسبته 77% في عدد الشيكات المزورة.
- على صعيد بطاقات الدفع؛ فقد بلغ عدد بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة 3,603,562 بطاقة دفع بمختلف أنواعها (الدائنة، المدينة، المدفوعة مسبقاً) مقابل 3,346,550 بطاقة خلال عام 2017 أي بارتفاع ما نسبته 8%.
- فيما يخص عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة وبمختلف أنواعها؛ فقد بلغت هذا العام 87,461,020 حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 12,168 مليون دينار مقارنة بـ 83,816,643 حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 12,065 مليون دينار خلال العام 2017، محققة بذلك ارتفاع في عدد وقيم حركات الدفع بلغ نسبته 4% و 1% على التوالي.
- فيما يخص بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية غير العاملة في المملكة (الأجنبية)؛ فقد بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها داخل المملكة بواسطة هذه البطاقات خلال العام 9,024,517 حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 1,055 مليون دينار مقابل 6,299,731 حركة دفع وبقية 781 مليون دينار خلال عام 2017.
- شكلت عمليات تنفيذ أوامر الدفع أو السحب والإيداع النقدي من خلال قنوات الدفع التقليدية لدى البنوك على الكاونتر ما نسبته 42% من إجمالي حركات الدفع المنفذة، في حين حظيت قنوات الدفع الإلكترونية لدى البنوك ما نسبته 58%.
- بخصوص نقاط البيع المنتشرة في المملكة؛ فقد بلغ عددها 31,077 نقطة بيع منها 29,226 نقطة بيع مجهزة لقبول البطاقات المصدرة بتقنية (Contactless EMV) أي بنسبة 94%، مقابل 45,020 نقطة بيع خلال عام 2017 أي بانخفاض نسبته 31%.

المدفوعات في الأردن Payment in Jordan 2018



فهرس المحتويات

1	تمهيد
3	الملخص التنفيذي
15	الفصل الأول: التطور التنظيمي لنظام المدفوعات الوطني
15	1.1 المقدمة
15	1.2 الإطار التنظيمي لسياسة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني
16	1.3 مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي
17	1.4 التطورات التشريعية لنظام المدفوعات الوطني
17	1.4.1 التشريعات التي تم إصدارها بهدف تنظيم قطاع المدفوعات في الأردن
17	1.4.2 تعليمات الضمانات المالية لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
17	1.4.3 تعليمات رسوم ترخيص شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
18	1.4.4 تعليمات متطلبات رأس المال لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
18	1.4.5 تعليمات التعامل مع الوكلاء لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
19	1.4.6 تعليمات السماح للشركات الأجنبية بمزاولة أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
19	1.4.7 تعليمات التدقيق الخارجي لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
19	1.4.8 تعليمات المتطلبات الفنية والتقنية لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
20	1.4.9 تعليمات الإسناد الخارجي الفني والتقني لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
21	1.4.10 تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
21	1.4.11 متطلبات تقديم خدمات إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها
22	1.4.12 تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال
23	1.4.13 التشريعات التي تم إصدارها بهدف زيادة أمن وكفاءة نظام المدفوعات الوطني
23	1.4.14 تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية
24	1.4.15 تعليمات أجهزة الصراف الآلي
25	1.4.16 الدليل الإرشادي للحوسبة السحابية
29	الفصل الثاني: التطورات الحاصلة في أنظمة الدفع والتقااص والتسويات
29	2.1 مقدمة
29	2.2 على صعيد المدفوعات كبيرة القيمة (LVPS)
29	2.2.1 نظام التسويات الإجمالية الفوري-الأردن (RTGS-JO)
34	2.3 على صعيد أنظمة تسوية الأوراق المالية (SSS)
34	2.3.1 نظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة DEPO/X
36	2.4 على صعيد أنظمة مدفوعات التجزئة (RPS)
37	2.4.1 نظام غرفة التقااص الآلي
39	2.4.2 نظام المقاصة الإلكترونية للشبكات
41	2.4.3 نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال
43	2.4.4 نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً

2.5	على صعيد أدوات مدفوعات التجزئة.....	46
2.5.1	الشبكات.....	46
2.5.2	بطاقات الدفع.....	48
2.5.3	المحافظ الإلكترونية.....	54
2.6	على صعيد قنوات الدفع.....	54

قائمة الأشكال

- شكل رقم (1) : عدد وقيم حركات الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري RTGS-JO للفترة 2004 – 2018 31
- شكل رقم (2) : المعدل اليومي لعدد وقيم حركات الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017. 32
- شكل رقم (3) : عدد ملفات التقاص التي يتم تسويتها على نظام التسويات الإجمالية الفوري RTGS-JO 33
- شكل رقم (4) : نسبة اتفاقيات إعادة الشراء إلى إجمالي اتفاقيات إعادة الشراء المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري خلال عام 2018. 35
- شكل رقم (5) : نسبة عمليات إصدار الأوراق المالية الحكومية والتي تم تسويتها من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري إلى إجمالي الإصدارات خلال عام 2018. 36
- شكل رقم (6) : نسبة عدد الحوالات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي مصنفة حسب العملة 2018. 38
- شكل رقم (7) : قيمة الحوالات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي مصنفة حسب العملة 2018. 39
- شكل رقم (8) : حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات للأعوام 2018-2017. 40
- شكل رقم (9) : الشيكات المعادة مصنفة حسب أسباب الإعادة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات لعام 2018. 41
- شكل رقم (10) : حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات مصنفة حسب قيمتها لعام 2018. 41
- شكل رقم (11) : عدد حركات الدفع المنفذة من خلال نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال مصنفة حسب نوع العملية خلال عام 2018. 43
- شكل رقم (12) : حركات الدفع المنفذة من خلال نظام إي فواتيركم للأعوام 2017-2018. 45
- شكل رقم (13) : نسبة حركات الدفع المنفذة من خلال نظام إي فواتيركم موزعة حسب نوع القطاع 2018. 46
- شكل رقم (14) : نسب الشيكات التي تم تنفيذها من خلال نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات مقابل الشيكات التي تم تنفيذها خارج نظام المقاصة الإلكترونية 2018. 47
- شكل رقم (15) : نسبة تزوير الشيكات مصنفة حسب سبب التزوير لعام 2018. 48
- شكل رقم (16) : عدد بطاقات الدفع الصادرة في المملكة للأعوام 2017-2018. 50
- شكل رقم (17) : نسبة بطاقات الدفع الصادرة في المملكة مقارنة بنوعها لعام 2018. 50
- شكل رقم (18) : حجم بطاقات الدفع الصادرة في المملكة حسب تقنية (Contactless EMV) و (Contact EMV)، للأعوام 2017-2018. 50
- شكل رقم (19) : حجم حركات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع للأعوام 2017-2018. 51
- شكل رقم (20) : عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع في المملكة مصنفة حسب نوع البطاقة والعملية المالية. 51
- شكل رقم (21) : عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوع الحركة 2018. 52
- شكل رقم (22) : عدد وقيم حركات الدفع المنفذة داخل المملكة بواسطة بطاقات الدفع الأجنبية مصنفة بحسب نوع قناة الدفع 2018. 53
- شكل رقم (23) : نسبة حركات الدفع المنفذة داخل المملكة بواسطة بطاقات الدفع مصنفة حسب نوع القطاع 2018. 54
- شكل رقم (24) : حجم عمليات الدفع المنفذة بواسطة قنوات الدفع الإلكترونية مصنفة حسب نوع قناة الدفع 2018. 54
- شكل رقم (25) : أجهزة الصراف الآلي العاملة في المملكة مصنفة حسب أماكن تواجدها 2018. 55
- شكل رقم (26) : التوزيع الجغرافي للوكلاء وأجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك لعام 2018. 57

قائمة الجداول

- جدول رقم (1) : عدد اوامر الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري مصنفة حسب نوع العملة. 29
- جدول رقم (2) : حجم الشيكات المعادة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات 36

الفصل الأول

التطور التنظيمي والتشريعي
لنظام المدفوعات الوطني

الفصل الأول: التطور التنظيمي لنظام المدفوعات الوطني

1.1 المقدمة

استمر البنك المركزي خلال عام 2018 بوضع الضوابط اللازمة لتنظيم قطاع المدفوعات الوطني ومكوناته، والمتمثلة بالأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة لخدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال؛ بالشكل الذي يلبي ويعكس احتياجات وترتيبات أنظمة المدفوعات القائمة والجديدة ونماذج الأعمال والمشاركين ومنتجات وأدوات وقنوات الدفع المبتكرة، بما في ذلك التشريعات اللازمة لضمان كفاءة وفاعلية عملية الإشراف والرقابة.

ويهدف البنك المركزي من الاستمرار في عملية تنظيم قطاع المدفوعات الوطني إلى ضمان معالجة التطورات السريعة في هذا المجال، علاوة على تحقيق الشفافية والكفاءة والتنافسية وحماية المستهلكين الماليين وتعزيز الاشتغال المالي في المملكة. كما يجعل الشركات التي تمارس أيًا من أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال خاضعة لتنظيم ورقابة وإشراف البنك المركزي؛ حيث يتطلب من أي جهة تمارس هذه الأنشطة توفيق أوضاعها والحصول على ترخيص من البنك المركزي وفق التشريعات النافذة بالخصوص والامتثال لها في أي وقت من الأوقات.

وتمثلت أبرز التطورات التي تمت على الصعيد التنظيمي والتشريعي لنظام المدفوعات الوطني ومكوناته خلال هذا العام على النحو الآتي:

1.2 الإطار التنظيمي لسياسة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني.

أصدر البنك المركزي في شهر أيلول الإطار التنظيمي لسياسة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني وذلك تماشيًا مع الممارسات الدولية الفضلى بالخصوص؛ ويأتي هذا الإطار لبيان الأهداف والوظائف والنطاق والأنشطة والأدوات والضوابط والمعايير الواجب تطبيقها في تنفيذ وظيفة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات

الوطني بالإضافة إلى أهمية التعاون والتنسيق بهذا الخصوص مع الوحدات التنظيمية داخل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية الأخرى ذات العلاقة على الصعيدين المحلي والدولي، واعتبار هذه الوثيقة الأساس الذي تقوم عليه وظيفة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني في إعداد الأطر التشغيلية والقواعد المتعلقة بنظام المدفوعات الوطني ومكوناته ككل، ووضع خطط ودليل ومنهج وظيفة الإشراف والرقابة وغيرها من الأمور المرتبطة بهذه الوظيفة.

ويتكون الإطار التنظيمي لسياسة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني من عشرة محاور رئيسية وكما يلي:

- 1- المحور الأول: يعنى بأدوار البنك المركزي تجاه نظام المدفوعات الوطني حيث تم من خلاله بيان الأدوار الأربعة التي يقوم بها البنك المركزي تجاه أنظمة الدفع في المملكة من دوره كمستخدم، ومدير ومشغل للأنظمة، والمحفز للتطوير والتغيير، وآخرها دور المشرف والمراقب.
- 2- المحور الثاني: يحدد أهداف البنك المركزي تجاه وظيفة الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني والمتمثلة بتنظيم قطاع المدفوعات في المملكة، وإيجاد نظام مدفوعات وطني آمن وكفؤ، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، والمساهمة في تعزيز قطاع مدفوعات التجزئة، وتنظيم تكنولوجيا المدفوعات والابتكارات.
- 3- المحور الثالث: يحدد هذا المحور وظائف الإشراف والرقابة التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها والتي يمكن إيجازها بالسلامة والكفاءة، والخدمات العادلة، والاعتمادية، والموثوقية.
- 4- المحور الرابع: يبين هذا المحور نهج البنك المركزي في ممارسة وظيفته الإشرافية والرقابية على نظام المدفوعات الوطني

مع السلطات الدولية، والتعاون والتنسيق مع السلطات الرقابية الأخرى.

- 9- المحور التاسع: يتمثل بالامتثال، حيث ركز هذا المحور على ضرورة امتثال شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال للتشريعات النازمة لأعمالها وبخلاف ذلك ستكون عرضة لاتخاذ الإجراءات والعقوبات الإدارية المنصوص عليها في تلك التشريعات بحقها.
- 10- المحور العاشر ويتعلق بالإبلاغ عن أنشطة الاشراف والرقابة من خلال التقرير السنوي لنظام المدفوعات الوطني والتقارير الدورية التي يتم إعدادها وعرضها على إدارة البنك المركزي.

1.3 مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي.

حظيت التطورات التكنولوجية المالية بأهمية كبيرة من البنك المركزي الأردني على اعتبارها ممكنا رئيسيا لتعزيز الشمول المالي وتشجيعا للتحويل الرقمي في استخدام المنتجات والخدمات المالية فضلا عن تعزيز التنافسية على مستوى الاقتصاد الوطني وعليه؛ أطلق البنك المركزي الأردني مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (FinTech Regulatory Sandbox) خلال شهر شباط من عام 2018، والذي يعتبر بيئة تجريبية يتيح امكانية اجراء الاختبارات والفحوصات اللازمة للتكنولوجيا المالية المبتكرة في بيئة آمنة ومضبوطة وضمن معايير وخط زمني واضحين ومحددتين وبأعلى درجات الشفافية ويمنح مقدم الطلب شهادة نجاح فحص المنتج / الفكرة، بعد اخضاعها لأسس تقييم واختيار والمبينة في وثيقة مختبر ابتكارات التكنولوجيا المالية التنظيمي (الدليل الناظم)، حيث اشتملت الأنشطة التي يعنى بها المختبر التنظيمي على خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال بما يشمل (ارسال واستقبال الحوالات الدولية).

ومكوناته من خلال تبني وتطبيق المعايير الدولية والإقليمية والوطنية أينما كان ذلك ممكناً لا سيما تلك المعايير المتعلقة بالبنى التحتية لأسواق المال الصادرة عن بنك التسويات الدولي والتي تعد بمثابة المعايير الفعلية والرئيسية في تقييم البنى التحتية لأسواق المال في المملكة.

- 5- المحور الخامس: في هذا المحور تم تحديد نطاق الاشراف والرقابة على جميع مكونات نظام المدفوعات الوطني والتي تتمثل في أنظمة الدفع الإلكتروني، وأنظمة تسوية الأوراق المالية، ومقدمي خدمات الدفع، والأطراف الثالثة، وخدمات وأنظمة الدفع التي تمارس بموجب قوانين خاصة، وأنظمة الدفع الإلكتروني المستخدمة عالمياً والمعتمدة من البنك المركزي، ويقوم البنك المركزي بتحديد نطاق الاشراف والرقابة استناداً لقانون البنك المركزي الأردني رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته، ونظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017 الصادر استناداً لقانون المعاملات الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015.

- 6- المحور السادس: يحدد أنشطة الاشراف والرقابة والتي تتمثل في المراقبة، والتقييم واحداث التغيير.
- 7- المحور السابع: يعنى بأدوات الاشراف والرقابة التي يستخدمها البنك المركزي في سبيل تنفيذه لوظيفة الاشراف والرقابة بشكل كفؤ وفعال والتي تتمثل في الإطار التشريعي، والإطار التنظيمي لوظيفة الاشراف والرقابة، والترخيص، والاشراف والرقابة بشقيها المكتبية، والميدانية، والمعايير الدولية، والاتفاقيات والعقود ومذكرات التفاهم، والاقناع الأدبي، والتعاون والتنسيق مع السلطات الأخرى.

- 8- المحور الثامن: يتعلق هذا المحور بالتعاون والتنسيق الذي يقوم به البنك المركزي في مجال تنفيذ وظيفة الاشراف والرقابة، ويتخذ التعاون والتنسيق عدة أشكال تهدف إلى تحقيق الانسجام في تنفيذ وظيفة الاشراف والرقابة بكفاءة وفعالية وأهم هذه الأشكال؛ التعاون والتنسيق بين الوحدات التنظيمية داخل البنك المركزي، والتعاون والتنسيق

1.4 التطورات التشريعية لنظام المدفوعات الوطني

1.4.1 التشريعات التي تم إصدارها بهدف تنظيم قطاع المدفوعات في الأردن.

قام البنك المركزي خلال النصف الأول من عام 2018 بإصدار سلسلة من التعليمات والمتطلبات اللازمة لتنظيم قطاع المدفوعات في الأردن وذلك استناداً لأحكام نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017 والذي دخل حيز التنفيذ في 2018/3/16.

1.4.2 تعليمات الضمانات المالية لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

أصدر البنك المركزي في الرابع عشر من آذار من عام 2018 تعليمات الضمانات المالية لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/1) والتي تسري أحكامها على الشركات المرخص لها بمزاولة خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني بما في ذلك فروع الشركات الأجنبية وشركات الصرافة التي يرخّص لها بمزاولة أيّاً من أنشطة إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني أو خدمات الدفع عدا نشاط التحويل الإلكتروني للأموال وبما لا يتعارض مع أحكام قانون أعمال الصرافة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

حيث نظمت التعليمات عدة أشكال من الضمانات المالية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وذلك بحسب النشاط الذي تمارسه كل شركة والتي يمكن توضيح أبرزها على النحو الآتي:

1- الضمانات المالية مقابل تقديم نشاط إصدار النقود

الإلكترونية؛ ويأتي الهدف من هذه الضمانات لغايات ضمان الفصل بين الأموال الخاصة بشركة الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال وأموال عملائهم من خلال توفير أموال مسبقة الدفع تمثل قيمة النقود الإلكترونية التي يتم إصدارها ليتم ايداعها ضمن حسابات مصرفية منفصلة لدى البنوك تحت مسمى "حساب العملاء/ نقود الكترونية" ضمن شروط محددة وأهمها اعطاء البنك المركزي الحق بتحديد

الحد الأعلى لرصيد "حساب العملاء/ نقود الكترونية"، مع اشتراط عدم جواز أن يقل رصيد هذا الحساب عن قيمة النقود الإلكترونية المصدرة بما في ذلك قيمة إصدارات أدوات الدفع المدفوعة مسبقاً، وكذلك عدم فتح هذا الحساب أو السحب منه إلا بموافقة البنك المركزي الخطية المسبقة، وذلك بهدف حماية أموال العملاء والحفاظ عليها.

2- الضمانات المالية مقابل تقديم نشاط التحويل الإلكتروني للأموال؛ وتتمثل هذه الضمانة بتقديم كفالة بنكية لصالح البنك المركزي مقدارها 30% من قيمة الحد الأدنى لرأس المال الشركة المدفوع، وتهدف هذه الضمانة إلى المساهمة في ضمان أموال العملاء المرسلين لأوامر التحويل أو المستفيدين منها داخل المملكة.

3- الضمانات المالية مقابل ضمان التقيد بالتشريعات ذات العلاقة: حيث يطلب البنك المركزي من شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال تقديم كفالة بنكية لصالح البنك المركزي تبلغ قيمتها ما نسبته 2% من رأس مال الشركة، وتتمثل الغاية من هذه الكفالة بضمان تقيد الشركة وامتثالها للتشريعات النازمة لأعمالها.

1.4.3 تعليمات رسوم ترخيص شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

أصدر البنك المركزي في الرابع عشر من آذار من عام 2018 تعليمات رسوم ترخيص شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/2) والتي تسري أحكامها على الشركات المرخص لها بمزاولة خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني بما فيها فروع الشركات الأجنبية وشركات الصرافة التي يرخّص لها بمزاولة أيّاً من أنشطة إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني أو خدمات الدفع عدا نشاط التحويل الإلكتروني

ملايين دينار أردني مقابل ممارسة نشاط إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية.

2- إعادة احتساب رأس المال بحد أعلى كل سنتين من بداية السنة التي تلي السنة التي منحت بها الترخيص وفقاً لمعادلة حسابية تعتمد على المعدل الشهري لقيم الحركات المنفذة أو المقومة بالدينار للعام السابق وعامل المخاطر مقابل النشاط التي تقدمه الشركة.

1.4.5 تعليمات التعامل مع الوكلاء لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

أصدر البنك المركزي في الرابع عشر من آذار من عام 2018 تعليمات التعامل مع الوكلاء لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/4) والتي تسري أحكامها على جميع مقدمي خدمات الدفع العاملين في المملكة بما فيها فروع الشركات الأجنبية.

حيث نظمت هذه التعليمات الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات والمعايير الواجب على مقدم خدمات الدفع الالتزام بها عند التعامل مع الوكلاء؛ فمثلاً: أوجبت التعليمات على مقدم خدمة الدفع وضع معايير اختيار مناسبة لتعيين الوكلاء تبعاً لطبيعة الأعمال الموكلة للوكيل ودرجة مخاطرها وقدرة الوكيل على القيام بالأعمال الموكلة إليه، كذلك وضع سياسة للتعامل مع الوكلاء ومراجعتها بشكل دوري بحيث تتضمن هذه السياسة معايير الاختيار والضمانات المالية وإجراءات بذل العناية الواجبة للتعرف على الوكيل، وغيرها من الأسس الواجب مراعاتها، كالحد الأدنى من الشروط الواجب إدراجها في عقد الوكالة وواجبات وحقوق كلا الطرفين بما في ذلك الإجراءات الواجب اتباعها حال انتهاء وانتهاء عقد الوكالة.

لأموال وبما لا يتعارض مع أحكام قانون أعمال الصرافة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه بالإضافة إلى البنوك العاملة في المملكة التي يرخص لها بمزاولة إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني وبما لا يتعارض مع أحكام قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها.

حيث نظمت التعليمات الرسوم التي يتوجب على أي جهة تتقدم للبنك المركزي بطلب توفير أوضاعها أو الحصول على الترخيص لممارسة أي من أنشطة إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية أو ممارسة أي من أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال. كذلك تنظيم الرسوم التي يتم تقاضيها من تلك الجهات مقابل منحها الترخيص لمزاولة الأنشطة المشار إليها أعلاه بالإضافة إلى تنظيم الرسوم السنوية التي من الواجب دفعها من قبل شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال أخذاً بالاعتبار نوع النشاط الذي تمارسه بما في ذلك تحديد آلية وطريقة تسديد تلك الرسوم بكافة أشكالها المذكورة.

1.4.4 تعليمات متطلبات رأس المال لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

أصدر البنك المركزي في الرابع عشر من آذار من عام 2018 تعليمات متطلبات رأس المال لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/3) والتي تسري أحكامها على الشركات المرخص لها بمزاولة خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني وشركات الصرافة التي يرخص لها بمزاولة أي من أنشطة إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني أو خدمات الدفع عدا نشاط التحويل الإلكتروني للأموال وبما لا يتعارض مع أحكام قانون أعمال الصرافة والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

وجاءت هذه التعليمات بهدف تنظيم متطلبات رأس مال الشركات بما في ذلك تحديد إجراءات زيادة رأس المال، كما تم تحديد نوعين لرأس المال وعلى النحو التالي:

- 1- الحد الأدنى لرأس المال المدفوع وتم اعتماده بناءً على الأنشطة التي تقدم من خلال الشركات حيث يتمثل الحد الأدنى لرأس المال بمليون دينار أردني مقابل تقديم أي من أنشطة خدمات الدفع وثلاثة

كما حددت التعليمات الحد الأدنى من معايير اختيار مكتب التدقيق ومعايير اختيار المدقق ومنها الشروط الواجب توافرها في الشريك المسؤول والمدقق غير الشريك المسؤول، كذلك تحديد آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق، والشروط الواجب توافرها في مكتب التدقيق لتحقيق الاستقلالية والموضوعية. بالإضافة إلى تحديد المهام التي يجب على مجلس إدارة الشركة أو لجنة التدقيق القيام بها لغايات متابعة عمل مكتب التدقيق خلال تنفيذه لمهمة التدقيق، وبيان واجبات مكتب التدقيق اتجاه البنك المركزي.

1.4.8 تعليمات المتطلبات الفنية والتقنية لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

أصدر البنك المركزي في الثاني من أيار من عام 2018 تعليمات المتطلبات الفنية والتقنية لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/8) والتي تسري أحكامها على جميع الشركات العاملة في المملكة والمرخص لها من البنك المركزي بمزاولة أيًا من أنشطة خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني بما فيها فروع الشركات الأجنبية والبنوك العاملة في المملكة وشركات الصرافة التي تزاوّل أي من أنشطة خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني وبما لا يتعارض مع التشريعات النافذة بالخصوص.

حيث نظمت هذه التعليمات الحد الأدنى من المتطلبات الواجب على شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال الالتزام بها فيما يخص بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أبرز هذه المتطلبات ما يلي:

- 1- الحد الأدنى من متطلبات بيئة تكنولوجيا المعلومات ومراجعة مكوناتها بشكل دوري وإجراءات الانتقال إلى البيئة الفعلية.

بذات السياق، حددت التعليمات التزامات مقدم خدمة الدفع وأهمها تدريب الوكلاء وتقديم الأدوات والأنظمة التي تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة إليه، كما أبرزت التعليمات بنوداً خاصة بالإشراف والرقابة على أعمال الوكيل، منها اعطاء الحق للبنك المركزي الإشراف والرقابة على أعمال الوكيل.

1.4.6 تعليمات السماح للشركات الأجنبية بمزاولة أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

أصدر البنك المركزي في الرابع عشر من آذار من عام 2018 تعليمات السماح للشركات الأجنبية بمزاولة أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/5) لتسري أحكامها على فروع الشركات الأجنبية المرخصة لمزاولة أي من أنشطة إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية أو أي من أنشطة خدمات الدفع.

حيث تضمنت هذه التعليمات الحد الأدنى من المتطلبات الواجب على الشركات الأجنبية تلبيةها للسماح لها بمزاولة أنشطة خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال من خلال فرع عامل في المملكة.

1.4.7 تعليمات التدقيق الخارجي لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

أصدر البنك المركزي في الثاني من أيار من عام 2018 تعليمات التدقيق الخارجي لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/7) والتي تنظم شروط ومتطلبات المدقق الخارجي لأعمال الشركة سواء على صعيد الحسابات أو على صعيد التدقيق الفني والتقني، وتسري أحكامها على جميع الشركات العاملة في المملكة والمرخص لها من البنك المركزي بمزاولة أيًا من أنشطة خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني بما فيها فروع الشركات الأجنبية.

وقد أوجبت التعليمات على الشركات القيام بوضع سياسة للتدقيق الخارجي ومراجعتها وتقييمها بشكل دوري بحيث تتضمن هذه السياسة معايير الاختيار لمكتب التدقيق وآلية الترشيح وتكليف المكتب والخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق.

وشركات الصرافة التي تزاوّل أي من أنشطة خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني وبما لا يتعارض مع التشريعات النافذة بالخصوص.

حيث نظمت هذه التعليمات الحد الأدنى من المتطلبات الواجب على الشركات الالتزام بها فيما يخص الإسناد الفني والتقني لطرف ثالث ومن أبرز هذه المتطلبات ما يلي:

- 1- حوكمة الإسناد الخارجي من خلال تحديد مهام مجلس إدارة الشركة باعتماد سياسة الإسناد الخارجي للشركة ومهام الإدارة التنفيذية العليا بالنسبة لتطبيق هذه السياسة.
- 2- ضرورة قيام الشركات بتضمين مخاطر الإسناد الخارجي الخاصة بها ضمن إطار تقييم المخاطر الشامل للشركة مع وضع الحد الأدنى من البنود الواجب على الشركة تضمينه.
- 3- الحد الأدنى من البنود الواجب على الشركة تضمينه ضمن سياسة الإسناد الخارجي ومن أبرزها معايير اختيار الطرف الثالث، وأسس تقييم مخاطر الإسناد الخارجي وآليات وضوابط إدارتها والتخفيف منها بالإضافة إلى المهام المسموح إسنادها وتصنيفها حسب تقييم أهميتها النسبية ودرجة مخاطرها.
- 4- الحد الأدنى من المعايير التي على الشركة أخذها بعين الاعتبار عند تعيين الطرف الثالث ومن أبرزها الخبرة والكفاءة الفنية والتقنية للطرف الثالث وقدرته على تقديم المهام المراد إسنادها إليه وفق المستهدف والضوابط الداخلية والأمنية والرقابية المطبقة لدى الطرف الثالث ومدى ملاءمتها مع طبيعة المهام المراد إسنادها له.
- 5- آلية التعاقد مع الطرف الثالث من خلال إبرام اتفاقية مع تحديد الحد الأدنى من الأحكام الواجب تضمينها بالاتفاقية.

- 2- الحد الأدنى من متطلبات حماية بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 3- فصل بيانات عمل الأنظمة عن بعضها البعض وخصوصاً بيئة العمل الفعلية لأنظمة مقدمي خدمات الدفع.
- 4- الحد الأدنى من الضوابط للتحكم بالنفوذ غير المادي وإدارة الوصول إلى بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بها.
- 5- الاحتفاظ بالسجلات والبيانات التاريخية وتوفير الحماية اللازمة لها.
- 6- الحد الأدنى من التقنيات الواجب على الشركة وضعها وتطويرها لإدارة البيانات.
- 7- الحد الأدنى من الإجراءات والآليات التي على الشركة وضعها لغايات النسخ الاحتياطي والاسترجاع وضمان توافرية البيانات في الشركة.
- 8- آليات ضمان الشركة التوافقية العالية لبيئة تكنولوجيا المعلومات والبيانات.
- 9- إجراءات الشركة لضمان استمرارية العمل من توفير موقع للتعافي من الكوارث والحد الأدنى من البنود الواجب إدراجها في خطط استمرارية العمل.
- 10- الحد الأدنى من ضوابط الأمن المادي والبيئي لمراكز البيانات في الموقعين الرئيسيين والبدائل.
- 11- الإجراءات والقواعد التي يجب على الشركة وضعها لإدارة التغييرات التي تطرأ على بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1.4.9 تعليمات الإسناد الخارجي الفني والتقني لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

أصدر البنك المركزي في الثاني من أيار من عام 2018 تعليمات الإسناد الخارجي الفني والتقني لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/9) والتي تسري أحكامها على جميع الشركات العاملة في المملكة والمرخص لها من البنك المركزي مزاولة أي من أنشطة خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني بما فيها فروع الشركات الأجنبية والبنوك العاملة في المملكة

- 3- تشكيل لجان مجلس الإدارة وبحد أدنى لجنة تدقيق بما في ذلك تحديد الحد الأدنى لعدد أعضائها وخبراتهم مع منح الخصوصية لفروع الشركات الأجنبية بخصوص لجنة التدقيق ووضعت لها شروطاً خاصة.
- 4- متطلبات اجتماعات مجلس الإدارة وشروطها من حيث حضور الاجتماعات وتدوين المحاضر وإعداد جدول الاجتماعات وتزويد الأعضاء به قبل فترة كافية بالإضافة إلى مسؤوليات أمين سر المجلس.
- 5- الحد الأدنى من المهام الواجب أن يلتزم بها مدير عام الشركة
- 6- متطلبات إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية مع تحديد الحد الأدنى من الأحكام الواجب تضمينها في سياسة إدارة المخاطر ونظام ضبط ورقابة داخلي وذلك بما يتلاءم مع حجم أعمال الشركة وطبيعة نشاطها.
- 7- الحد الأدنى من معايير الملاءمة الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشركة.
- 8- كما بينت التعليمات بنود رئيسية بخصوص تضارب المصالح.
- 9- كما اشترطت التعليمات على الشركات بضرورة وضع إجراءات عمل خطية وفقاً لسياسة الإفصاح المعتمدة مع بيان الحد الأدنى من الإفصاحات التي يجب على الشركة الإفصاح عنه للمساهمين والمستثمرين بصورة دقيقة وواضحة.

1.4.11 متطلبات تقديم خدمات إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها.

أصدر البنك المركزي في الثاني من أيار من عام 2018 متطلبات تقديم خدمات إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها رقم (2018/11) والتي

- 6- الحد الأدنى من الضوابط والإجراءات التي تكفل قيام الطرف الثالث بالحفاظ على سرية وتكاملية وتوافرية البيانات.
- 7- الحد الأدنى من التدابير اللازمة لضمان الإشراف والرقابة الفعالة والمستمرة على ترتيبات الإسناد الخارجي والمخاطر المتعلقة به والضوابط الموضوعية بالإضافة إلى ضمان التزام الطرف الثالث بالسماح لها بالتدقيق عليه والإشراف من قبل البنك المركزي بحدود المهام المسندة.
- 8- كما وضحت التعليمات بان على الشركة وضع خطة مناسبة لحالات إنهاء الإسناد الخارجي وفحصها ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من قدرتها على الإنهاء دون التعطل في استمرارية أعمالها كما حددت الحد الأدنى من الشروط التي يجب أن تتضمنها الخطة.

1.4.10 تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

- أصدر البنك المركزي في الثاني من أيار من عام 2018 تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/10) والتي تسري أحكامها على جميع الشركات العاملة في المملكة والمرخص لها من البنك المركزي مزاولة أي من أنشطة خدمات الدفع أو إدارة وتشغيل أنظمة الدفع الإلكتروني بما فيها فروع الشركات الأجنبية.
- حيث نظمت هذه التعليمات الحد الأدنى من المتطلبات الواجب على الشركات الالتزام بها فيما يخص الحاكمية المؤسسية والملاءمة ومن أبرز هذه المتطلبات ما يلي:
- 1- الحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها في مجلس إدارة الشركة من حيث العدد والخبرات والمعارف بالإضافة إلى الحالات التي تنتفي بها استقلالية عضو مجلس الإدارة.
 - 2- الحد الأدنى من المهام والصلاحيات التي يجب أن يتحلى بها مجلس الإدارة للتمكن من وضع السياسات العامة للشركة والإشراف على تنفيذها.

كما نظمت التعليمات الأعمال المحظورة على مصدري النقود الإلكترونية ومن أهمها إسناد عملية إصدار النقود الإلكترونية لأي طرف ثالث ولا يدخل ضمن ذلك أعمال الوكالة وقبول الودائع بأي شكل من الأشكال.

1.4.12 تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال.

أصدر البنك المركزي في الثامن والعشرون من أيار من عام 2018 تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات خدمات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (2018/12) والتي تسري أحكامها على جميع الشركات العاملة في المملكة والمرخص لها من البنك المركزي بمزاولة أي من أنشطة خدمات الدفع أو/و إدارة وتشغيل نظام دفع إلكتروني بما فيها فروع الشركات الأجنبية وشركات الصرافة ما عدا نشاط تحويل الأموال وفروع الشركات العاملة بالخارج والشركات التابعة في الخارج.

حيث نظمت هذه التعليمات الحد الأدنى من المتطلبات الواجب على شركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال ومديري أنظمة الدفع الالتزام بها تجاه مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بناءً على التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي ومن أبرز هذه المتطلبات ما يلي:

- 1- قيام الشركات باتخاذ إجراءات العناية الواجبة للتعرف على هوية العملاء وأوضاعه القانونية ونشاطه والغاية من علاقة العمل وطبيعتها والمستفيد الحقيقي

تسري أحكامها على جميع مقدمي خدمات الدفع العاملين في المملكة بما فيها فروع الشركات الأجنبية المرخص لها من قبل البنك المركزي بإصدار النقود الإلكترونية بما في ذلك شركات الصرافة.

حيث نظمت هذه التعليمات الحد الأدنى من المتطلبات الواجب على مقدم خدمات الدفع الالتزام بها فيما يخص إصدار النقود الإلكترونية بما في ذلك إصدار الأدوات المدفوعة مسبقاً والتي تكون مقبولة على نطاق واسع لدى جميع التجار ومن أبرز هذه المتطلبات ما يلي:

- 1- الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب على نظام الدفع الإلكتروني الخاص بمصدر النقود الإلكترونية تلبيتها.
- 2- الحد الأدنى من ضوابط تقديم خدمات إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها ومن أهمها اتخاذ كافة إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء والتحقق منها بالطرق المناسبة قبل فتح حسابات النقود الإلكترونية للعملاء ووضع الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها وإعادة تقييمها والتي قد تنشأ عن تقديم خدمات إصدار النقود الإلكترونية وإدارتها.
- 3- شروط مصدر النقود الإلكترونية للتعامل مع حسابات النقود الإلكترونية ومنها عدم فتح الحساب للعميل إلا بعد الحصول على موافقته والإفصاح للعميل عن قيم العملات بحيث تكون هذه العملات منفصلة عن قيم حركات الدفع المنفذة وبما يتوافق مع سياسة التسعير المحددة من البنك المركزي.
- 4- واجبات مصدر النقود الإلكترونية تجاه وضع إجراءات وترتيبات واضحة لإدارة حسابات النقود الإلكترونية عند وفاة العميل وتجميد حسابات النقود الإلكترونية، كذلك متطلبات التعامل مع حساب النقود الإلكترونية الجامد¹.

خلال تعاملاته الأخرى مع مصدر النقود الإلكترونية واستندت كافة وسائل الاتصال به وانقضت مدة سنة واحدة من تاريخ آخر حركة مالية تمت عليه.

¹ يقصد بحساب النقود الإلكترونية الجامد الحساب الذي لم يحصل عليه أية حركة مالية وتعد امكانية الاستدلال على وجود صاحب الحساب من

عن المعلومات التي تم تقديمها أو تبادلها بأي صورة كانت.

1.4.13 التشريعات التي تم إصدارها بهدف زيادة أمن وكفاءة نظام المدفوعات الوطني.

قام البنك المركزي خلال عام 2018 بإصدار مجموعة من التشريعات والأدلة الإرشادية لزيادة أمن وكفاءة نظام المدفوعات الوطني ولمواكبة النمو المتسارع في الابتكارات التكنولوجية التي تعتمد عليها البنوك وشركات الدفع التحويل الإلكتروني للأموال في تقديم خدماتها وتسيير أعمالها وهي:

1.4.14 تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية.

أصدر البنك المركزي في السادس من شباط من عام 2018 تعليمات التكيف مع المخاطر السيبرانية والتي تسري أحكامها على جميع البنوك المرخصة والمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي بما فيها شركات خدمات الدفع وشركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية.

وتهدف التعليمات لتعزيز قدرات الشركات على التصدي لمحاولات الهجوم الإلكتروني بحرفية وتقنية سعيًا في تمكينهم من مواصلة تقديم خدماتهم وتنفيذ عملياتهم بشكل آمن ولتحفيزهم على الاستثمار في مجال الأمن الإلكتروني والسيبراني²، وذلك لأهميته ودوره في تحقيق نهضة تقنية تخدم الاقتصاد الوطني.

2- (إن وجد)، والتحقق من كل ذلك، والمتابعة المتواصلة للعمليات التي تتم في إطار العلاقة المستمرة بأي وسيلة من الوسائل المحددة بمقتضى التشريعات ذات العلاقة، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة العلاقة المستقبلية فيما بين الشركة والعميل والغاية منها وتسجيل البيانات المتعلقة بها والاحتفاظ بها سواء كانوا العملاء عارضين أم دائمين أو أشخاص طبيعيين أم أشخاص اعتباريين أو ترتيبات قانونية.

3- قيام الشركات بتصنيف كافة عملائها حسب درجة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب مع مراعاة بعض المعايير ومن أهمها العمليات التي يجريها العميل مع طبيعة نشاطه.

4- تنظيم المجموعة المالية بتطبيق برامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة، والتي ينبغي أن تنطبق، حسب الاقتضاء، على جميع الفروع والشركات التابعة التي تمتلك المجموعة أغلبية فيها، وينبغي أن تتضمن هذه البرامج تدابير معينة.

5- كما تضمنت التعليمات أحكام خاصة بالتحويلات الإلكترونية للأموال من التزامات الشركة مصدرة التحويل الإلكتروني والشركات المتلقية للتحويل الإلكتروني بالإضافة إلى الشركة الوسيطة.

6- كما أوضحت التعليمات الحد الأدنى من متطلبات الاحتفاظ بالسجلات والمتعلقة بالعمليات التي تجريها الشركات محلياً أو دولياً.

7- كما بينت التعليمات الإجراءات التي من الواجب على الشركات اتخاذها بخصوص العمليات التي يشتهب ارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الارهاب ومنها إخطار وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حولها وعدم الإفصاح

² يقصد بالأمن السيبراني الحفاظ على سرية وتكاملية وتوافرية المعلومات وأصول المعلومات التابعة لهذه المؤسسات من أي تهديد سيبراني.

- 7- كما اشارت التعليمات الى بعض الأحكام الخاصة بالإسناد الخارجي لطرف ثالث والتزامات الشركات اتجاه الطرف الثالث فيما يخص الامن السيبراني.
- 8- أكدت التعليمات على محور تفعيل برامج التوعية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في المؤسسات المالية والمصرفية، وعمل تدريب خاص ومكثف للعاملين في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني وضرورة توعية عملائها لتفادي مخاطر الاختراق السيبراني وضرورة إتباع الضوابط للحفاظ على بياناتهم المالية والمصرفية وأخذ الحيطة والحذر، وذلك بهدف غرس ثقافة الوعي الأمني الإلكتروني، وهو جزء أساسي من أي برنامج للدفاع ضد التهديدات الأمنية الإلكترونية وحماية الأصول الرقمية.

1.4.15 تعليمات أجهزة الصراف الآلي.

أصدر البنك المركزي في الحادي عشر من نيسان من عام 2018 تعليمات أجهزة الصراف الآلي والتي تسري أحكامها على البنوك والشركات المالية العاملة في المملكة بما في ذلك فروع الشركات الأجنبية المرخص لها من البنك المركزي لمزاولة نشاط إدارة الإيداعات والسحوبات النقدية إلكترونياً و/أو إصدار أدوات الدفع وإدارتها و/أو مزاولة إدارة وتشغيل أنظمة تقاص دفعات أجهزة الصراف الآلي.

وتهدف التعليمات الى وضع الحد الأدنى من الشروط والضوابط الرقابية الواجب تواجدها في أجهزة الصراف الآلي لتعزيز من كفاءة وأمن أجهزة الصراف الآلي كجزء من أجزاء نظام المدفوعات الوطني.

حيث حددت هذه التعليمات العديد من الإجراءات والشروط الواجب اتباعها من قبل هذه الجهات وبما

بحيث تعد هذه التعليمات المفتاح الرئيسي والخطوة الأولى لضمان أمن المعلومات والأمن السيبراني في القطاع المصرفي والمالي في المملكة والتي تناولت العديد من الإجراءات والوسائل الواجب إتباعها من قبل هذه الجهات وبما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ومن أبرز ما تضمنته هذه التعليمات ما يلي:

- 1- حوكمة الأمن السيبراني والتي ألزمت الشركات بتمتع أحد أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالمهارات اللازمة لفهم إدارة المخاطر السيبرانية ومسؤولية كل من مجلس إدارة الشركة والإدارة التنفيذية العليا بالحفاظ على الأمن السيبراني ومن خلال سياسة الأمن السيبراني وبرنامج الأمن السيبراني.
- 2- تحديد الحد الأدنى من البنود الواجب تواجدها في كل من سياسة وبرنامج الأمن السيبراني.
- 3- قيام الشركات بإدارة مخاطر السيبرانية من تحديد عملياتها الحرجة وأصول المعلومات الداعمة في الشركة بالإضافة إلى تقييم المخاطر السيبرانية.
- 4- تحديد الحد الأدنى من الضوابط التي يجب على الشركة اتخاذها بخصوص الحماية وهي حماية الأنظمة والبرمجيات والشبكات والأجهزة الشبكية وضوابط الحماية الخاصة بالبريد الإلكتروني بالإضافة إلى حماية السجلات.
- 5- قيام الشركات بالكشف عن مواطن الضعف في أي من مكونات بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع الضوابط اللازمة للعملية وتوفير الآليات والأنظمة اللازمة لعمل مراقبة مستمرة.
- 6- قيام الشركات بتوفير ضوابط للاستجابة من الحوادث السيبرانية الطارئة والتعافي منها بالإضافة إلى اختبار مكونات بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعد وقوع الحدث السيبراني.

6- كما اشارت التعليمات الى اجراءات محددة يجب على مقدم خدمة الدفع القيام بها في حال حدوث أي حالات اختراق أو احتيال على أجهزة الصراف الآلي.

1.4.16 الدليل الإرشادي للحوسبة السحابية

نشر البنك المركزي في الثامن والعشرون من أذار من عام 2018 الدليل الإرشادي للحوسبة السحابية (Cloud Computing Guideline) للبنوك والمؤسسات المالية وشركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية وذلك لدعم وتعزيز الاستخدام الآمن لتكنولوجيا الحوسبة السحابية³ في القطاع المالي والمصرفي وإدراكاً من البنك المركزي للفرص الكامنة والتحديات والمخاطر التي يمكن أن تنتج عن استخدام هذه التكنولوجيا لتعزيز متانة القطاع المالي والمصرفي ووصولاً الى تحقيق الاستقرار المالي.

يسعى البنك المركزي من خلال الدليل الإرشادي إلى توضيح مفهوم تكنولوجيا الحوسبة السحابية وتوجيه المؤسسات الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزي الأردني لوضع الإجراءات والتدابير المناسبة وبما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة عالمياً حيث تضمن الدليل الفصول التالية:

1- الفصل الأول: تم التوضيح من خلال هذا الفصل تكنولوجيا الحوسبة السحابية وخصائصها ونماذج الخدمة الخاصة بها ونماذج نشرها والجهات الفعالة في السحابة بالإضافة إلى العلاقة بين الجهات الفعالة في الحوسبة السحابية.

يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ومن أبرز ما تضمنته هذه التعليمات ما يلي:

- 1- الحد الأدنى من الإجراءات والضوابط التي يجب على الجهات الالتزام بها عند تركيب جهاز الصراف الآلي.
- 2- الحد الأدنى من الشروط الفنية والأمنية الواجب توافرها بأجهزة الصراف الآلي من ضوابط أمنية ورقابية وإجراءات تتعلق بحماية أمن الشبكات وحماية بيانات أداة الدفع والبيانات المستخدمة لإجراء العمليات على جهاز الصراف الآلي بالإضافة إلى الضوابط المتعلقة بحماية الأنظمة والبرامج المثبتة على جهاز الصراف الآلي.
- 3- إلزام الجهات التي تقوم بمزاولة نشاط إدارة الإيداعات والسحوبات النقدية إلكترونياً من خلال أجهزة الصراف الآلي بتوفير وحدة متخصصة لديها لإدارة ومراقبة جميع أجهزة الصراف الآلي مع تحديد الحد الأدنى من المهام التي يجب أن تقوم بها.
- 4- إلزام مصدري أدوات الدفع الإلكتروني بالحد الأدنى من الالتزامات الخاصة بحماية المستهلك المالي من اجراءات لإشعار العميل والإجراءات الأمنية والاحترافية بالإضافة إلى توعية المستخدمين أو العملاء بشكل مستمر بالممارسات السليمة لاستخدام أجهزة الصراف الآلي لتجنب الوقوع بعمليات الاحتيال والحفاظ على سرية بيانات أدوات الدفع والرموز السرية المتعلقة بها.
- 5- إلزام مدير نظام شبكة الصراف الآلي بإجراء عمليات تسوية صافي المراكز المالية لدفعات أجهزة الصراف الآلي من خلال نظام التسويات الاجمالية الفوري- الأردن وذلك استناداً لمبادئ البنى التحتية لأسواق المال والمعايير الفضلى بالخصوص.

من مصادر الحوسبة القابلة للإعداد (مثل الشبكات والخوادم ووسائط التخزين والتطبيقات والخدمات) لدى مزود السحابة.

³ حيث تعرف تكنولوجيا الحوسبة السحابية كنموذج لتمكين الوصول الشبكي من أي مكان وبشكل مناسب وعند الطلب إلى مجموعة مشتركة

2- الفصل الثاني: وقد وضح هذا الفصل الإرشادات المناسبة حول استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية من حوكمة الحوسبة السحابية وسياسة الشركة (مستخدم السحابة) في استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية والعقود والاتفاقيات المبرمة بين الشركة ومزود السحابة وحماية أمن البيانات وإدارة المخاطر وإدارة التغيير وقياس أداء مزود السحابة والإشراف عليه بالإضافة إلى مراقبة السجلات والأحداث الأمنية وإدارة الوصول واستمرارية العمل وخطط الانهاء المتعلقة بترتيبات الاستعانة بمزود السحابة، وذلك بهدف حماية الشركات من المخاطر التي قد تتعرض لها عند استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية.

3- الفصل الثالث: وتم بموجبه الإشارة إلى المعايير الخاصة بالحوسبة السحابية ومنها المعايير الخاصة بأمن تكنولوجيا الحوسبة السحابية أو المعايير العامة لتكنولوجيا المعلومات والتي يمكن تطبيقها عند استخدام تكنولوجيا الحوسبة السحابية.

الفصل الثاني

التطورات الحاصلة في
أنظمة الدفع والتقاص والتسويات

2.2 على صعيد المدفوعات كبيرة القيمة (LVPS).

وتعرف أيضاً باسم مدفوعات الجملة (WPS) وهي الأنظمة المستخدمة لتسوية التحويلات المالية ذات القيمة وتتمثل مدفوعات الجملة بحركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال التي تتم بشكل إجمالي وعلى أساس حركة بحركة (الحركة تمر بمرحلة التسوية فقط) بحيث يتغير رصيد حساب التسوية بعد كل حركة دفع. عدد هذه الحركات قليل نسبياً إذا ما قورنت بمدفوعات التجزئة إلا أن مبالغ هذه الحركات عادة ما تكون كبيرة. في المملكة هذا النوع من المدفوعات يتم تنفيذه من خلال نظام خاص هو "نظام التسويات الإجمالية الفوري-الأردن" (RTGS-JO)، وهو نظام مملوك للبنك المركزي الأردني كما يتم تشغيله وإدارته من قبله.

2.2.1 نظام التسويات الإجمالية الفوري-الأردن (RTGS-JO).

2.2.1.1 الإطار النظري.

يمثل نظام التسويات الإجمالية الفوري، والذي بدأ العمل به عام 2002، الدعامة الأساسية للبنية التحتية للمدفوعات في المملكة، والنقطة المركزية وحجر الأساس الذي تقوم عليه وتتصل به أنظمة الدفع والتقاص الإلكترونية الأخرى العاملة في المملكة.

وفي آذار 2015، قام البنك المركزي الأردني بتطوير نظام التسويات الإجمالية الفوري وتشغيله بحلته الجديدة والذي اعتبر الأول إقليمياً والثاني عالمياً باعتراف من المؤسسات العالمية، حيث أخذ بعين الاعتبار عند تصميم النظام الجديد كافة المعايير الدولية المتعارف عليها بهذا الخصوص.

الفصل الثاني: التطورات الحاصلة في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات.

2.1 مقدمة.

أنظمة الدفع والتقاص والتسوية هي الآليات والأنظمة الموضوعية لتسهيل مقاصة وتسوية المعاملات المالية بشكل عام حيث أن أمنها وفعاليتها يعمل على تشجيع تنمية القطاع الاقتصادي والمالي من خلال دعم التقاسم العادل للتكاليف والتوزيع الفعال للموارد المالية وثقة المستهلكين في استخدام الأموال كما أنه يسهم بشكل رئيسي في دعم الاستقرار المالي عن طريق تخفيف مخاطر التسوية المتعلقة بالمعاملات المالية وتسهيل التدفق السلس للسيولة.

ويعمل البنك المركزي الأردني جاهداً على دعم المبادرات التي من شأنها زيادة كفاءة أنظمة الدفع والتقاص والتسويات، وتعزيز متانة ومرونة التكنولوجيا والشبكات والتطبيقات المرتبطة بها وخفض التكاليف المرتبطة بذلك، وضمان ديمومة وتشغيل الأنظمة بأعلى توافرية ممكنة وبنفس الوقت إيجاد بيئة مواتية للوقاية من التزوير والاحتيال والاختراق، وزيادة الثقة في أنظمة الدفع والتقاص والتسويات والخدمات والمنتجات المرتبطة بها والذي بدوره يؤدي إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

ويتطلب تحقيق ما سبق، قيام البنك المركزي الأردني بالمساهمة والتسهيل في تطوير أنظمة الدفع والتقاص والتسويات وتحديثها باستمرار وتحقيق التوافقية التامة فيما بينها، بالإضافة الى عمله كمحفز للمؤسسات الخاضعة لإشرافه ورقابته من خلال عمله كاستشاري وتوفير الخبرات في جميع القضايا برفع مستوى نظام الدفع.

ونهاية التسوية، وتحسين إدارة السيولة والتسوية، وتحسين كفاءة إدارة الأموال لدى البنوك، وبالتالي تنشيط سوق ما بين البنوك، ورفع مستوى الثقة في النظام المالي الأردني محلياً ودولياً، وتقليص مخاطر التسوية بين البنوك المشاركة في النظام.

في الأساس، يتم تقسيم يوم العمل في نظام التسويات الإجمالية الفوري إلى فترتين هما: فترة تبادل العمليات حيث يتم في هذه الفترة السماح بتسوية جميع أنواع العمليات المالية وعمليات الاستعلام، ويتخلل هذه الفترة تفعيل عمليات إعادة شراء نهائية (Auto Repo) وفقاً للأسس المحددة من البنك المركزي. وأيضاً فترة السيولة حيث تبدأ هذه الفترة بعد نهاية فترة تبادل العمليات مباشرةً، ولا يتم في هذه الفترة تنفيذ أي أمر دفع جديد إلا إذا تحققت شروط معينة أعلن عنها من البنك المركزي لأعضاء النظام هذا ويتخلل هذه الفترة تنفيذ إرجاع عمليات توفير السيولة النهائية آلياً من قبل النظام وتفعيل آلية إجراءات نهاية اليوم لتسوية جميع الأوامر العالقة إضافة إلى إلغاء جميع أوامر الدفع العالقة التي لم تنفذ.

كما قام البنك المركزي خلال عام 2018 بإجراء تقييم ذاتي ثاني لنظام التسويات الإجمالية الفورية (RTGS-JO) وفق منهجية التقييم المعتمدة والصادرة عن لجنة المدفوعات والبنى التحتية لأسواق المال (CPMI) التابعة لبنك التسويات الدولي (BIS)، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) للتأكد من مدى توافق النظام مع مبادئ البنية التحتية لأسواق المال (PFMI).

يرتبط النظام وبشكل إلزامي مع جميع البنوك المرخصة العاملة في المملكة وبحساباتها المركزية⁽¹⁾ بشكل إلكتروني متكامل بالإضافة إلى مركز إيداع الأوراق المالية، وذلك عن طريق شبكة سويفت العالمية، ويمكّنها من تنفيذ عمليات التحويل المالي والتسوية بكفاءة وفعالية وأمان.

تم تصميم نظام التسويات الإجمالية الفوري في الأردن وفقاً لأحدث المفاهيم والنظريات الاقتصادية للمدفوعات كبيرة القيمة، مدعوماً بأفضل التقنيات التكنولوجية إضافة إلى تعدد العملات التي يعمل بها النظام وهي حالياً أربع عملات (الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، واليورو).

ويعرف نظام التسويات الإجمالية الفوري بأنه نظام مركزي إلكتروني يعمل على أساس فوري، إجمالي، نهائي ومستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، كما يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية⁽²⁾ العاملة في المملكة من خلال الحسابات المركزية للبنوك.

ويستخدم نظام التسويات الإجمالية الفوري في تسوية أوامر الدفع كبيرة القيمة، وعالية الأهمية التي تتم داخل المملكة فيما بين البنوك، وقد روعي في بناء النظام عاملان مهمان: الكفاءة والأمان، كما روعي في تصميمه كافة المعايير الدولية المتعارف عليها من الناحيتين البنكية والتقنية والتي توصي بها المؤسسات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي وبنك التسويات الدولي.

أما المكاسب التي يوفرها النظام على المستوى العام فتتلخص في التوقف عن الاعتماد على القاعدة الورقية، وسرعة تنفيذ أوامر الدفع وتداول الأموال،

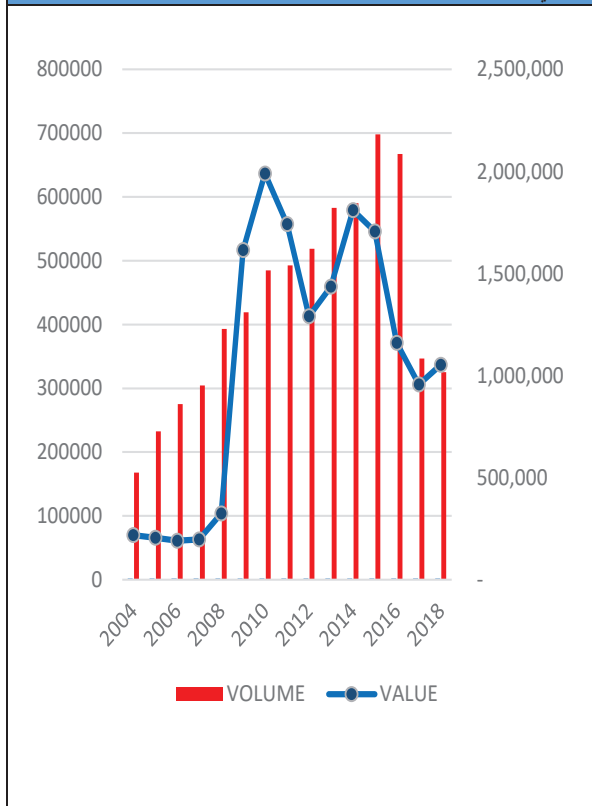
¹ فقد اعتمدت طريقتان لتحقيق النظام وحل مثل هذه الأوضاع، الأولى وهي بأن تكون الأولوية للمتوفر (FAFO)، أما الثانية فتكون عن طريق محاكاة الأرصدة الصافية (Simulated Net Balances).

² يوفر نظام التسويات الإجمالية الفوري إمكانية الربط بأنظمة التصفية مثل نظام مقاصة الشيكات الإلكترونية ونظام غرفة التقاص الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً ونظام الدفع بالهاتف النقال بالإضافة إلى المحولات الخاصة بنقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي التي سيتم ربطها بالنظام مستقبلاً.

¹ تستخدم الحسابات الجارية بالدينار الأردني التي تحتفظ بها البنوك أعضاء النظام لدى البنك المركزي الأردني، والتي هي جزء من الاحتياطي الإلزامي لحسابات تسوية. وفي حال عدم توفر رصيد كاف في الحساب المركزي للبنك الأمر بالتحويل فإن الأمر يتوقف ضمن قائمة انتظار في النظام لحين توفر رصيد كاف لمقابلة هذا الأمر، وفي حال توفر سيولة مناسبة تساوي على الأقل قيمة أول أمر على قائمة الانتظار فإن النظام سينفذ هذا الأمر ثم الذي يليه على أساس الوارد أولاً ينفذ أولاً (FIFO)، آخذين بالاعتبار أنه لن يكون هناك إمكانية لكشف حسابات التسوية. ومن الناحية النظرية فمن الممكن حدوث ما يسمى بالعقدة (Gridlock) ولذلك

2.2.1.2 الإطار الإحصائي.

شكل رقم (1): عدد وقيم حركات الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري RTGS-JO للفترة 2004 – 2018.



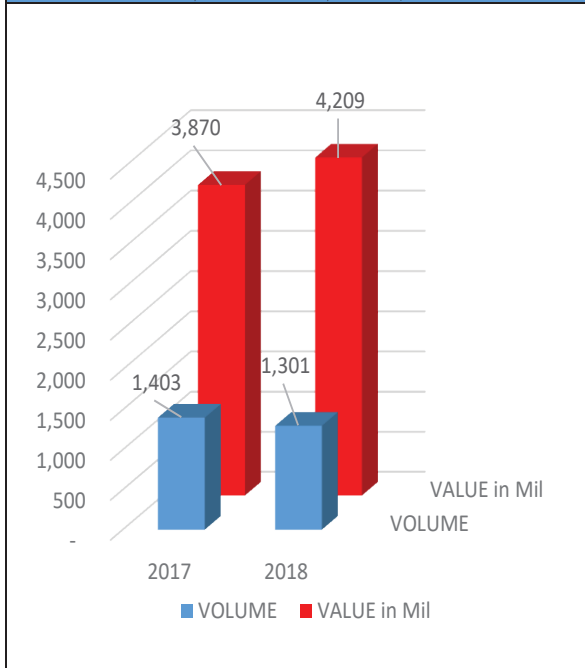
شهد نظام التسويات الإجمالية الفوري-الأردن (RTGS-JO) نمواً ملحوظاً في عدد وقيم أوامر الدفع المنفذة من خلاله وبشكل تدريجي منذ نشأته في عام 2002 وحتى عام 2015 وبنسب نمو متفاوتة ومتذبذبة متأثراً بذلك بعدة عوامل أهمها: تطور نشاط السوق المصرفي بين البنوك خصوصاً أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وقيام البنك المركزي بالسماح بتنفيذ أوامر الدفع ببعض العملات الأجنبية التي سمح بها على النظام تبعاً؛ وهي اليورو والجنيه الإسترليني، ليصل إجمالي العملات التي يتم التعامل بها على النظام إلى أربع عملات بما فيها الدينار الأردني والدولار الأمريكي، بالإضافة إلى تقليص الفترات الزمنية المحددة لتسوية الأموال في السوق المحلي وعكس ذلك في نمو النشاط الاقتصادي.

وأخيراً، الإدارة المرنة لأدوات السياسة النقدية التي يتمتع بها البنك المركزي والتي أسهمت بشكل رئيس في تدعيم أركان الاستقرار النقدي وتسهيل تنفيذ توجهات السياسة النقدية وزيادة كفاءة قنوات انتقال أثرها، علاوة على زيادة سرعة دوران النقود، ودور ذلك في المساهمة بشكل فعال في تحفيز النشاط الاقتصادي، أنظر الشكل رقم (1).

يبلغ معدل دوران قيمة أوامر الدفع، التي تشمل على التحويلات الدائنة بين الأعضاء المشاركين في النظام وحركات السوق الثانوي، 31.5 مرة بالنسبة لحجم العرض النقدي M2 والبالغ 33,359.3 مليون دينار خلال هذا العام.

بلغ عدد أوامر الدفع المنفذة من خلال النظام هذا العام 325,359 أمر دفع تم تنفيذها بجميع العملات المحلية والأجنبية المعروفة على النظام، كما شملت العمليات المالية المنفذة من خلال النظام: العمليات الخاصة بالبنك المركزي الأردني وأوامر الدفع الدائنة الثنائية فيما بين البنوك (سوق الإقراض ما بين البنوك) وكذلك عمليات تسوية الحركات المالية الخاصة بالسوق الثانوي، محققاً بذلك نسبة انخفاض 6% في عدد أوامر الدفع المنفذة مقارنة مع عام 2017 والذي بلغ عدد أوامر الدفع المنفذة خلاله 346,653 أمر دفع.

شكل رقم (2): المعدل اليومي لعدد وقيم حركات الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017.

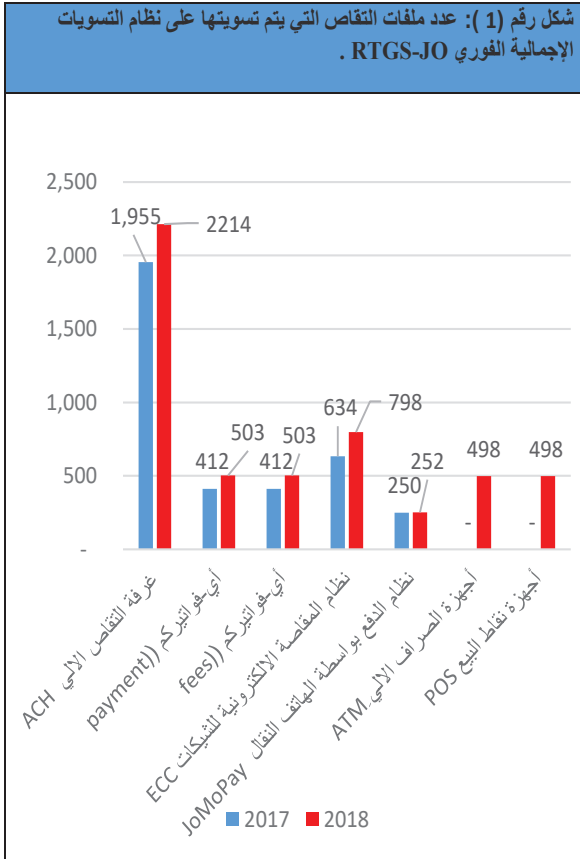


وعلى صعيد أوامر الدفع المنفذة مصنفة حسب نوع العملة، فقد احتلت أوامر الدفع المنفذة بالدينار الأردني المرتبة الأولى ونسبة بلغت 88.05% من إجمالي عدد أوامر الدفع المنفذة، وذلك على اعتباره العملة الأساسية للنظام، ليحتل بعده في المركز الثاني الدولار الأمريكي من بين العملات الأجنبية الأخرى المسموحة على النظام ما نسبته 88.35% من إجمالي عدد أوامر الدفع المنفذة بالعملات الأجنبية، وأخيراً حقق اليورو المرتبة الثالثة، يليه الجنيه الإسترليني في المرتبة الأخيرة، أنظر إلى الجدول رقم (1).

في حين بلغت القيمة الإجمالية لأوامر الدفع المنفذة 1,052,352 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 10% عن قيمة أوامر الدفع المنفذة خلال عام 2017 والبالغة 955,804 مليون دينار. ويرجع سبب الانخفاض الملحوظ في عدد أوامر الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري في السنتين الأخيرتين إلى قيام البنك المركزي الأردني بإطلاق نظام غرفة التقاص الآلي في 30 تشرين الأول 2016 والذي يقوم بمعالجة وتنفيذ أوامر الدفع الدائنة ذات القيم الصغيرة بين البنوك والتي كان يتم تنفيذها سابقاً من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري. حيث تم وبشكل تدريجي رفع سقف تلك الأوامر الواجب تنفيذها من خلال نظام غرفة التقاص الآلي بدلاً من نظام التسويات الإجمالية الفوري إلى أن وصلت مع نهاية هذا العام إلى 100,000 دينار أردني و 50,000 دينار أردني لما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى التي يسمح بالتعامل بها من خلال النظام، مع الإشارة إلى أن البنك المركزي الأردني سيعمل على الاستمرار في رفع هذه السقف حال استدعت الحاجة لذلك وبناءً على زيادة حجم التعاملات لفئة معينة والتي تتم على نظام التسويات الإجمالية الفوري والتي قد تشكل إرهاقاً للنظام في معالجة الأوامر الواردة إليه من الأعضاء المشاركين والتأثير العكسي على كفاءة التسويات المالية الخاصة بهم.

كما بلغ متوسط عدد أوامر الدفع اليومية المنفذة من خلال النظام 1,301.44 أمر دفع وبمتوسط قيمة بلغت 4,209.41 مليون دينار، محققاً بذلك انخفاضاً نسبته 7% من حيث المتوسط اليومي لعدد أوامر الدفع وارتفاع 9% من حيث قيم أوامر الدفع مقارنة مع عام 2017؛ نظراً لذات الأسباب التي تم الإشارة إليها سابقاً والمرتبطة بإطلاق نظام غرفة التقاص الآلي، أنظر الشكل رقم (2).

الخاصة بأنظمة إدارة شبكات الصراف الآلي العاملة في المملكة وأنظمة إدارة أجهزة نقاط البيع العاملة في المملكة وذلك انطلاقاً من الممارسات الفضلى ذات الصلة، أنظر الشكل رقم (3).



1.1.1.1 أهم المخاطر المتعلقة بنظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)

1- مخاطر السيولة والتسوية: يسعى البنك المركزي للتأكد من تمتع المشاركين على نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO) بالسيولة اللازمة لتسهيل اجراء عمليات الدفع والتسوية والحد من مخاطر للتسويات، حيث بلغ عدد اتفاقيات إعادة الشراء النهارية 130 اتفاقية خلال عام 2018 مقابل 188 اتفاقية خلال عام 2017 في حين بلغت إجمالي قيمة الاتفاقيات 1,261 مليون دينار أردني خلال عام 2018 مقابل 1,845 مليون دينار أردني خلال عام 2017،

جدول رقم (1): عدد اوامر الدفع المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري مصنفة حسب نوع العملة.

year	JOD	USD	EUR	GBP
2004	150,180	17,502	-	-
2005	202,825	29,535	-	-
2006	240,415	34,801	-	-
2007	266,996	37,306	-	-
2008	345,901	47,103	-	-
2009	364,471	51,331	2,348	781
2010	424,565	55,367	3,833	932
2011	431,076	56,905	4,059	841
2012	452,576	59,928	5,235	777
2013	500,411	75,430	5,971	915
2014	533,612	51,409	4,429	585
2015	609,786	82,120	5,280	727
2016	598,684	62,148	5,579	860
2017	305,532	36,524	4,037	560
2018	286,484	34,346	4,005	524

وعلى صعيد أوامر الدفع المنفذة عن طريق النظام في سوق اقرض ما بين البنوك (Interbank) فقد بلغ عددها 3,871 أمر دفع بقيمة إجمالية بلغت 35,377 مليون دينار، أي بارتفاع مقداره 5,914 مليون دينار، مقارنة بعام 2017 والتي بلغ عدد أوامر الدفع خلالها 3,466 أمر دفع بقيمة إجمالية بلغت 29,463 مليون دينار. وفيما يتعلق بأوامر الدفع المنفذة من خلال النظام لصالح سوق عمان المالي، فقد بلغت 7,837 أمر دفع بقيمة إجمالية بلغت 532 مليون دينار محققة بذلك ارتفاعاً مقداره 72 مليون دينار أي بنسبة 16% مقارنة بما تم تنفيذه خلال عام 2017 والبالغة 7,737 أمر دفع بقيمة إجمالية بلغت 460 مليون دينار.

أما على صعيد ملفات التقاص الخاصة بأنظمة مدفوعات التجزئة المختلفة والتي تم تسويتها بواسطة النظام خلال هذا العام فقد بلغت 5,266 ملف تقاص مقابل 3,663 ملف تقاص خلال عام 2017 أي بنسبة نمو بلغت 44%، ويأتي الارتفاع الملحوظ في عدد ملفات التقاص المرحلة على النظام نتيجة قيام أنظمة الدفع بإجراء عمليات التقاص عدة مرات في اليوم، ويعكس هذا أهداف البنك المركزي الأردني في تمكين البنوك من إدارة سيولتها بشكل أفضل، بالإضافة إلى البدء بتسويات ملفات التقاص

1.1.1 نظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة DEPO/X.

1.1.1.1 الإطار النظري.

نظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة (DEPO/X) هو النظام المختص بتسجيل وتسوية الأوراق المالية الحكومية التابع للبنك المركزي والذي يعد نظاماً إلكترونياً متكاملًا، حيث يتكامل النظام بعمله مع نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS-JO)، كما أنه يوفر منصة للتداول بين البنوك من خلال بيع وشراء الأوراق المالية.

يحتفظ النظام بالسجل الأساسي للملكية ومعاملات التسوية، بناءً على تعليمات المشاركين في الأوراق المالية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وغيره من الجهات المصدرة المؤهلة حيث يقوم المشاركون في النظام بتشغيل حسابهم الخاص أو بالنيابة عن عملائهم، حيث يمكن المشاركين من الاحتفاظ بحسابات العملاء على مستوى العميل الفردي، بالإضافة إلى إمكانية تسوية المعاملات دون الدفع (DvF) أو على أساس التسليم مقابل الدفع (DvP) وذلك من خلال الربط مع النظام. يضمن هذا الربط نهائية التسوية للمعاملات وفقاً لتوصيات لجنة المدفوعات والبنى التحتية لأسواق المال (CPMI).

يهدف نظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة (DEPO/X) إلى:

- توفير نظام آلي لتسوية الأوراق المالية بين البنوك والبنك المركزي الأردني، لتسهيل عمليات سوق المال.
- توفير سجل مركزي لجميع الأدوات النقدية التي يصدرها البنك المركزي أو تصدر نيابة عن الحكومة (وزارة المالية) أو غيرها من الجهات المصدرة المؤهلة.
- أتمتة جميع عمليات المزايدة على الأوراق المالية.

حيث بلغ المتوسط اليومي لقيمة اتفاقيات إعادة الشراء النهارية 5.044 مليون دينار أردني والتي تمكن البنوك من اجراء حركات التحويل على النظام دون مواجهة مخاطر التسويات.

2- المخاطر التشغيلية: إن المخاطر التشغيلية من أهم المخاطر التي تواجه نظام التسويات الإجمالية الفوري، وفي نفس الوقت إن عملية إدارة استمرارية عمل النظام هي من العوامل الأساسية التي تدعم عمل أنظمة الدفع بسلاسة، وعليه فإن البنك المركزي بصفته المشرف والمراقب على أنظمة الدفع والتقاص والتسويات في المملكة يقوم بالتأكد من استمرارية عمل النظام في الحالات الطبيعية وحالات الطوارئ، كما يقوم البنك المركزي بصفته مشغل النظام بوضع هدف لاستمرارية النظام بما نسبته 99.9% خلال عام 2018 حيث بلغت نسبة استمرارية عمل النظام خلال العام 100% وهي أعلى من المستهدف.

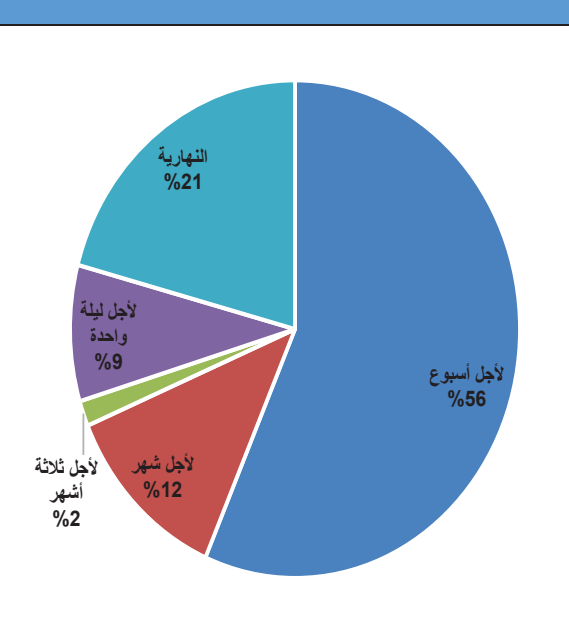
1.1 على صعيد أنظمة تسوية الأوراق المالية (SSS).

تعمل أنظمة مقاصة وتسوية الأوراق المالية والتي تعد من الأنظمة ذات الأهمية النظامية؛ على تحديد الحقوق والالتزامات الناشئة عن عمليات تداول الأوراق المالية وتغطية المراكز المالية الناتجة عن هذه العمليات وما يتبع ذلك من الخصم والإضافة وفقاً لما تم تنفيذه.

ويهدف هذا النوع من الأنظمة إلى الحد من المخاطر الناتجة عن إتمام عمليات استلام وتسليم الأوراق المالية والقيم النقدية للعمليات التي تتم في سوق الأوراق المالية فيما بين شركات الوساطة في الأوراق المالية، بالإضافة إلى تنفيذ عملية المقاصة والتسوية وإتمام عملية نقل الملكية في أوقات محددة.

من قيمة اتفاقيات إعادة الشراء وباستثناء الاتفاقيات لأجل ثلاثة أشهر؛ مع الإشارة إلى أن قيمة طلبات السيولة النهارية المؤقتة التي تم تنفيذها من خلال النظام عن طريق عقد اتفاقيات إعادة الشراء النهارية بلغت نسبتها 21% من مجموع اتفاقيات إعادة الشراء وذلك لغايات تسوية البنوك مدفوعاتها في الوقت المناسب خلال أوقات العمل اليومية. أما بخصوص معكوس اتفاقيات إعادة الشراء فلم يسجل أي أمر دفع بالخصوص خلال هذا العام، أنظر الشكل رقم (4).

شكل رقم (4): نسبة اتفاقيات إعادة الشراء إلى إجمالي اتفاقيات إعادة الشراء المنفذة من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري خلال عام 2018.



- أتمتة عمليات السوق المفتوحة وتسهيلات السيولة النهارية (ILF) وأي أدوات أو عمليات أخرى ينظمها البنك المركزي الأردني.
- تسهيل ومراقبة عمليات سوق المال كمنظم وعلى اتخاذ إجراءات تصحيحية كلما كان ذلك مطلوباً، للوصول إلى عمليات نقدية كفؤة وفعالة في الأردن.
- تعزيز آلية المزادات لإصدارات السوق الأولي وتطوير السوق الثانوية للأوراق المالية.
- الحد من المخاطر المرتبطة بتسوية الأوراق المالية الحكومية، وتقليل العمل الورقي وتعزيز الكفاءة من حيث السرعة والتكلفة والمتانة.

2.3.1.2 الإطار الإحصائي.

تتنوع العمليات التي يتم تنفيذها على النظام بين اتفاقيات إعادة الشراء (الليلة واحدة، أسبوعية، شهرية، ولثلاثة أشهر) ومعكوسها، وإصدار شهادات الإيداع، وبيع وشراء الأوراق المالية (سندات خزينة، أدونات خزينة، سندات مؤسسات عامة، سندات الأفراد، صكوك إسلامية)، والإصدارات الأولية للأوراق المالية الحكومية، كذلك الإطفاءات، وقيم الفوائد المدفوعة على الأوراق المالية الحكومية (سندات).

على صعيد أوامر الدفع المرتبطة بأدوات السياسة النقدية التي تم تنفيذها من قبل البنك المركزي الأردني بواسطة نظام إدارة الدين العام وعمليات السوق المفتوحة (DEPO/X)، فقد كانت على النحو الآتي:

- ما يخص حجم العمليات المتعلقة باتفاقيات إعادة الشراء (النهارية، لأجل ليلة واحدة، لأجل أسبوع، لأجل شهر، لأجل ثلاثة أشهر) ومعكوسها والتي تم تنفيذها عن طريق النظام خلال العام فقد بلغ عددها 212 أمر دفع بقيمة إجمالية 6,051 مليون دينار، مقارنة باتفاقيات إعادة الشراء التي تمت في عام 2017 والمتضمنة فقط (النهارية، لأجل ليلة واحدة، لأجل أسبوع، لأجل شهر) حيث بلغت 248 أمر دفع خلال عام 2017 بقيمة 4,979 مليون دينار، أي بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 20%

التداول في السوق الثانوي قد اقتصر على سندات الخزينة وسندات المؤسسات العامة فقط.

- أما على صعيد شهادات الإيداع بالدينار الأردني والتي تم تنفيذها بواسطة النظام بهدف تمكين البنوك من إدارة سيولتها بكفاءة وفاعلية، فقد بلغت 51 إصداراً متجديداً ولأجل أسبوع بقيمة إجمالية بلغت 30,600 مليون دينار، مقارنة بـ 49 إصداراً في عام 2017 وبقيمة إجمالية بلغت 37,600 مليون دينار أي بنسبة انخفاض بلغت 19% من قيمة الإصدارات.

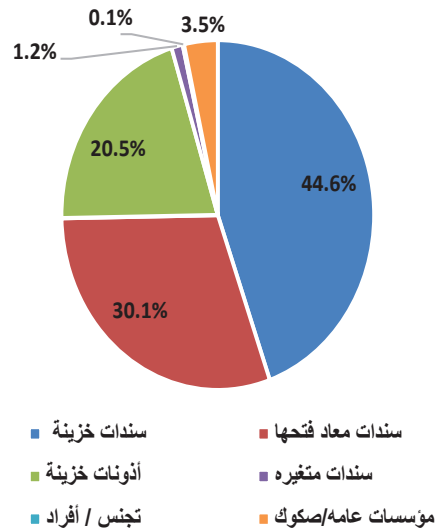
- وفيما يخص أوامر الدفع المتعلقة بعمليات نافذة الإيداع لليلة واحدة (Overnight Window) والمنفذة من خلال النظام هذا العام، فقد بلغ عددها 3,165 أمر دفع بقيمة إجمالية بلغت 416,137 مليون دينار محققاً بذلك ارتفاعاً مقداره 56,238 مليون دينار، أي ما نسبته 16%، مقارنة مع عام 2017، حيث بلغت قيمة أوامر الدفع المنفذة آنذاك 359,899 مليون دينار تمثلت بأوامر دفع بلغ عددها 2,960 أمر دفع.

1.1 على صعيد أنظمة مدفوعات التجزئة (RPS).

تتمثل مدفوعات التجزئة بعمليات الدفع التي يتم تبادلها بين أعضاء نظام الدفع الإلكتروني، بحيث تتجمع الحركات المدينة والدائنة على كل عضو مشارك ومن ثم تتم عملية تقاص تلك الحركات على أساس الصافي وتسوية المبلغ النهائي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل حركة دفع تمر بثلاث مراحل وهي على الترتيب: الدفع والتقاص والتسوية. في هذا النوع من المدفوعات يكون عدد حركات الدفع كبيرة إلا أن قيمة كل حركة دفع على حدا تكون صغيرة، ويطلق على هذا النوع من

- أما بالنسبة لأوامر الدفع المنفذة من خلال النظام والمتعلقة بأوراق الدين العام الداخلي (سندات وأذونات الخزينة بما فيها سندات المؤسسات العامة وسندات الأفراد بالإضافة إلى الصكوك الإسلامية) المصدرة في السوق الأولي نيابة عن الحكومة الأردنية، فقد بلغت قيمتها الإجمالية 4,316 مليون دينار تمت بواسطة 70 إصدار، أي بارتفاع مقداره 310 مليون دينار تقريباً أي بنسبة 8% عن المستوى المسجل في نهاية عام 2017 والبالغ 4,006 مليون دينار والتي تمت بواسطة 60 إصدار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة حاجة الخزينة المتزايدة والتي نتج عنها زيادة عدد وحجم الإصدارات، أنظر الشكل رقم (5).

شكل رقم (1): نسبة عمليات إصدار الأوراق المالية الحكومية والتي تم تسويتها من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري إلى إجمالي الإصدارات خلال عام 2018.



- أما على صعيد بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية (المصدرة بالدينار الأردني) في السوق الثانوي فقد بلغت قيمتها الإجمالية 216.112 مليون دينار مقابل 97.348 مليون دينار لعام 2017، مع الإشارة إلى أن عمليات

ويتم إدارة وتشغيل نظام غرفة التقاص الآلي من قبل البنك المركزي الأردني، ويعتبر البنك المركزي الأردني الجهة المخولة بالموافقة على انضمام الأعضاء للنظام وفقاً لشروط العضوية الواردة في تعليمات وقواعد عمل النظام، والتي تخول البنك المركزي الأردني تنظيم استخدام غرفة التقاص الآلي على النحو الذي يراه مناسباً.

وتكون العضوية في النظام إلزامية لجميع البنوك العاملة في المملكة، أو أي كيان آخر يوافق عليه البنك المركزي الأردني بصفته مشغلاً ومديراً للنظام. حيث تتعدد أنواع العضوية في النظام (عضو تسوية مباشر، وغير مباشر، وعضو تقاص مباشر وغير مباشر إضافة إلى عضو فرعي، وعضو فني).

ويعرف عضو التسوية المباشر بالعضو المشترك بالشبكة الآمنة وشبكة سويفت وفق متطلبات البنك المركزي بهذا الخصوص ويكون له حساب تقاص في النظام إضافة إلى وجود حساب تسوية له على النظام، مما يسمح بتبادل البيانات مباشرة مع النظام. أما عضو التسوية غير المباشر فهو العضو الذي لا يمتلك الاتصال المباشر مع نظام غرفة التقاص الآلي، ويتصل مع النظام من خلال أحد الأعضاء المباشرين الذين لديهم اتصال مباشر مع النظام لكنه يمتلك حساب تسوية على نظام الـ RTGS، علماً بأن جميع الأعضاء الحاليين على النظام هم أعضاء تسوية مباشرين.

وكذلك العضو الفرعي والمتمثل بالكيان المسجل في النظام وليس له اتصال معه، كما أنه لا يمتلك حساب تسوية في نظام التسويات الإجمالية الفوري، حيث يرسل التحويلات المالية لأحد الأعضاء المباشرين أو غير المباشرين والذي بدوره يرفعها إلى نظام غرفة التقاص الآلي، والعضو المباشر أو غير المباشر يكون المسؤول عن تسوية تحويلات الدفع للمشارك الفرعي من خلال حساب التسوية الخاص به في نظام التسويات الإجمالية الفوري.

أما المشارك الفني فهو المشارك الذي يقوم بإرسال التحويلات المالية عن طريق خط الاتصال المباشر إلى

المدفوعات (Bulk Payment). وينتج عن كل فترة تبادل لحركات الدفع ملف خاص يبين صافي مراكز الأعضاء المدينين والأعضاء الدائنين، ويجب أن يكون مجموع مراكز الأعضاء الدائنين يساوي مجموع مراكز الأعضاء المدينين بأي حال من الأحوال.

1.1.1 نظام غرفة التقاص الآلي.

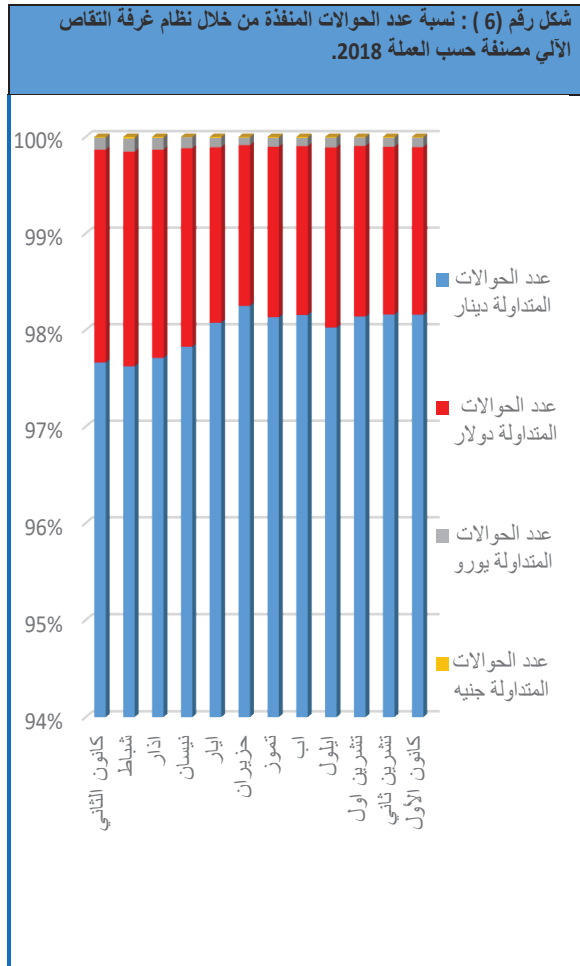
1.1.1.1 الإطار النظري.

قام البنك المركزي الأردني بتطوير وإطلاق نظام غرفة التقاص الآلي (ACH) بشكل فعلي في 30 تشرين الأول 2016، وهو نظام تقاص إلكتروني مركزي يمكن جميع الأعضاء المشاركين (البنوك) من إجراء وتنفيذ التحويلات المالية الدائنة والمدينة صغيرة القيمة وتبادلها فيما بينهم.

ويتمثل الهدف الرئيسي للنظام بتسهيل وتسريع تنفيذ التحويلات المالية الدائنة والمدينة كثيرة العدد صغيرة القيمة (الحركات التي تقل قيمتها عن 100,000 دينار و 50,000 دينار أردني لما يعادلها من العملات الأجنبية المعمول بها في النظام) بين أعضاء النظام وعمالهم. كما تشمل أهداف النظام كذلك، المساهمة في رفع كفاءة النظام المالي في المملكة، وتقليل الاعتماد على النقد الورقي، وزيادة الأمن في عمليات الدفع والتحويل المالي، والحد من المخاطر المرتبطة بها، وتعزيز الكفاءة من حيث التكلفة والسرعة والفاعلية.

ويمكن النظام أيضاً الأعضاء المشاركين فيه من تنظيم عمليات تقاص التحويلات المالية إلكترونياً وتحديد أرصدتهم فيما بينهم في نفس يوم العمل عن طريق تبادل معلومات التحويلات المالية إلكترونياً من خلال النظام، وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن عمليات التقاص في مكان واحد وهو البنك المركزي الأردني، كما يتيح النظام خاصية إعداد التقارير والكشوفات والبيانات اللازمة الناتجة عن عمليات التقاص، وتوفير قاعدة بيانات مركزية عن مدفوعات التجزئة في السوق الأردني، وأخيراً تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وحقق الدينار الأردني النسبة الأكبر من قيمة أوامر الدفع التي تم تنفيذها من خلال النظام حيث بلغت 93% ليليته بعد ذلك الدولار الأمريكي، أنظر الشكلين رقم (6) (7).



نظام غرفة التقاص الآلي، لكنه لا يملك حساب تسوية في نظام التسويات الإجمالية الفوري، والتسوية لدى المشارك الفني تتم عن طريق حساب العضو المباشر أو غير المباشر الذي ينتمي المشارك الفني إليه، بناء على عقد اتفاقية خدمة معه.

تكون فترات عمل النظام الرئيسية كالتالي:

- الجلسة الأولى: (Morning Session) ويسمح بها إرسال جميع أنواع الملفات ويتم إرسال ملف نتيجة الجلسة الأولى لنظام الـ (RTGS-JO) باستثناء الملفات الخاصة بـ (all type of Direct Debit) ستتم تسويتها في الجلسة الثانية.
- الجلسة الثانية: (Afternoon Session) ويسمح بها إرسال جميع أنواع الملفات بما فيها الملفات الخاصة بـ (all type of Direct Debit) ويتم إرسال ملف نتيجة الجلسة الثانية متضمناً صافي تقاص الحركات الدائنة الخاصة بهذه الجلسة بالإضافة إلى صافي تقاص الملفات المدينة المرسلة في الجلسة الأولى الخاصة بـ (all types of Direct Debit) لنظام الـ (RTGS-JO) أما الملفات المدينة الخاصة بـ (all types of Direct Debit) المرسلة في هذه الجلسة يجب أن تحمل تاريخ استحقاق مستقبلي يمثل يوم عمل وخلاف ذلك سيتم رفضها آلياً من قبل النظام.
- الجلسة الثالثة: (Overnight Session): ومسموح بهذه الفترة إرسال الملفات الخاصة بتاريخ لاحق.

2.4.1.2 الإطار الإحصائي.

بلغت عدد جلسات التقاص التي تم عقدها خلال العام لنظام غرفة التقاص الآلي 750 جلسة، كما بلغ عدد أوامر الدفع التي تم تنفيذها من خلال النظام وبجميع العملات المعرفة عليه وهي (الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، واليورو، والجنيه الاسترليني) 1,954,754 أمر دفع دائن بقيمة إجمالية بلغت ما يعادل 2,635 مليون دينار.

ويتم تحصيل الشيكات التي تودع من قبل العملاء لدى البنوك من الساعة 8:00 صباحاً ولغاية الساعة 1:30 ظهراً في نفس يوم العمل. أما الشيكات التي تودع بعد الساعة 1:30 ظهراً تحصل في جلسة يوم العمل التالي.

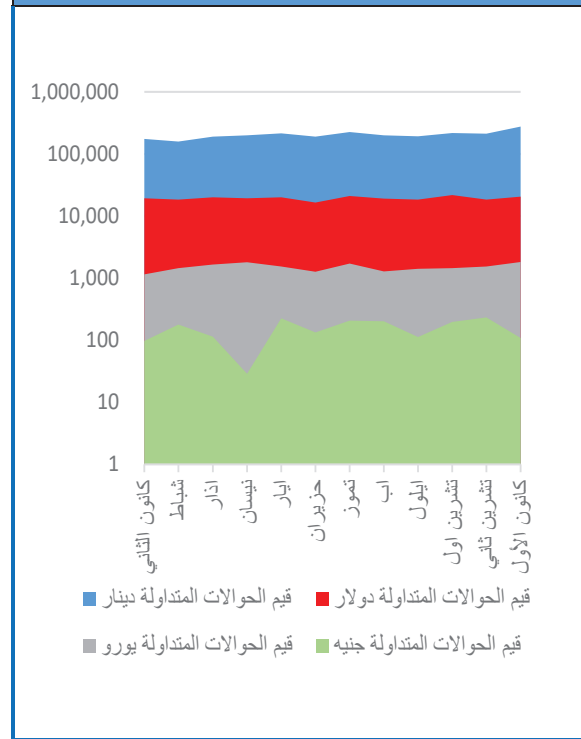
وتعرف عملية تقاص الشيكات بأنها عملية تبادل المعلومات (التي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل إلكترونية من خلال مركز المقاصة الإلكترونية للشيكات المشغل والمدار في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد وقيداً على حسابات البنوك القائمة في نظام التسويات الإجمالية الفوري.

ويهدف نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات إلى الانتقال من المقاصة الآلية إلى نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، والتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات حق نفس اليوم لكافة مناطق المملكة، وزيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء، والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.

أما الفوائد العائدة على البنوك من تطبيق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات فتتمثل بمعرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقاً، والتوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك، والحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع، والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من وإلى البنوك، وإمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال النظام بسرعة وسهولة، وأخيراً فإن النظام يعمل على مدار 24 ساعة مما يعني أن هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها.

ومن جانب آخر، فإن الفوائد التي تعود على العملاء نتيجة استخدام النظام تتمثل بإمكانية تحصيل الشيك في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه، ومعرفة وضع الشيك فيما إذا كان مقبول أو مرفوض في نفس اليوم،

شكل رقم (7): قيمة الحوالات المنفذة من خلال نظام غرفة التقاص الآلي مصنفة حسب العملة 2018.



2.4.2 نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات.

2.4.2.1 الإطار النظري.

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب الفقرة (ب) من المادة (37) من قانونه رقم (23) لسنة 1971 وتعديلاته.

على مدى السنوات الماضية وانسجماً مع رؤية ورسالة البنك المركزي الأردني تم تطوير هذه الخدمة باستمرار، حيث تم البدء بتقديم خدمة التقاص بشكل يدوي لغاية شهر تموز 1997، ومن ثم تم الانتقال إلى التعامل بالمقاصة الآلية لغاية شهر تموز 2007، بعد ذلك، تم تقديم هذه الخدمة عن طريق التقاص الإلكتروني كنقطة نوعية على مستوى المملكة، حيث تم البدء بتطبيق تحصيل الشيكات إلكترونياً وعلى مستوى جميع البنوك اعتباراً من 4 تشرين الثاني 2007 ولغاية تاريخه.

وبلغ متوسط حجم تداول الشيكات اليومي 40,927 شيكاً مقابل 41,763 شيكاً خلال عام 2017. كما بلغ متوسط قيمة الشيكات المتداولة اليومية 175.362 مليون دينار مقابل 186.197 مليون دينار لعام 2017، أي بنسبة انخفاض مقدارها 6%.

أما على صعيد الشيكات المعادة (أنظر الجدول رقم (2))، فقد بلغ إجمالي عدد الشيكات المعادة من خلال مركز المقاصة 479 ألف شيكاً أي ما نسبته 5% من إجمالي الشيكات المتداولة خلال العام، وذلك مقابل 482 ألف شيكاً في عام 2017 أي ما نسبته 4.6% من إجمالي الشيكات المتداولة في النظام، أي بنسبة انخفاض مقدارها 1%. كما بلغ إجمالي قيمة الشيكات المعادة من خلال مركز المقاصة خلال العام 1,701 مليون دينار أي ما نسبته 4% من إجمالي قيمة الشيكات المتداولة مقابل 1,591 مليون دينار أي بنسبة 3.5% لعام 2017 أي بنسبة ارتفاع مقدارها 7%.

جدول رقم (1): حجم الشيكات المعادة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات 2018-2017

اجمالي الشيكات المعادة				عدد الشيكات (بالآلف)		الشهر
نسبتها للمتداولة		(العدد (بالآلف)				
2017	2018	2017	2018	2017	2018	
%5.3	%4.5	53	38	10112	862	كانون الثاني
%4.8	%4.2	39	34	819	812	شباط
%4.6	%3.9	37	30	788	755	آذار
%4.3	%4.7	33	47	783	1006	نيسان
%4.6	%4.5	44	40	950	899	ايار
%4.4	%4.3	28	27	640	647	حزيران
%5.1	%5.0	52	50	1025	1012	تموز
%4.4	%4.8	38	37	880	768	آب
%4.5	%5.2	32	46	725	888	ايلول
%4.6	%4.8	41	43	902	891	تشرين اول
%4.0	%4.5	31	32	761	707	تشرين ثاني
%5.1	%5.6	53	55	1032	985	كانون الأول
%4.6	%4.7	482	479	10315	10232	المجموع

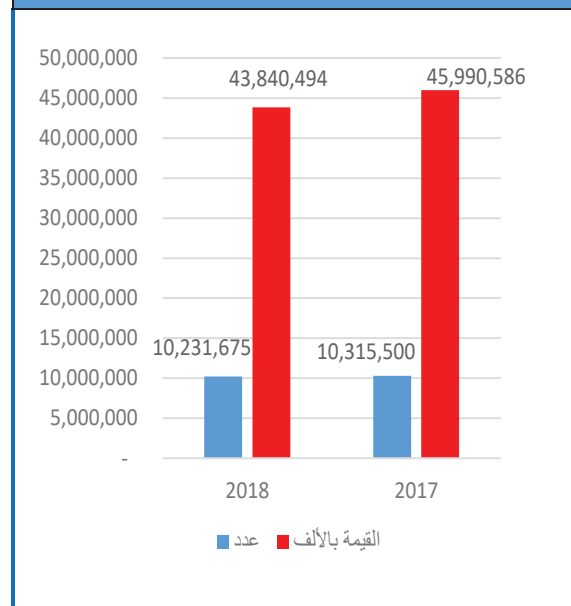
وقيد مبلغ الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم (إذا كان الإيداع قبل الساعة 1:30 ظهراً) أو في يوم العمل التالي (إذا كان الإيداع بعد الساعة 1:30 ظهراً)، بالإضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

1.1.1.1 الإطار الإحصائي.

تم خلال عام 2018 عقد 250 جلسة مقاصة بواقع جلسة واحدة لكل يوم عمل، مقارنة بـ 247 جلسة لعام 2017. في حين تم تمديد الردود على الشيكات بواقع 51 جلسة مقارنة بـ 61 جلسة خلال عام 2017، أي بنسبة تمديد بلغت 20% من إجمالي الجلسات المعقودة خلال عام 2018.

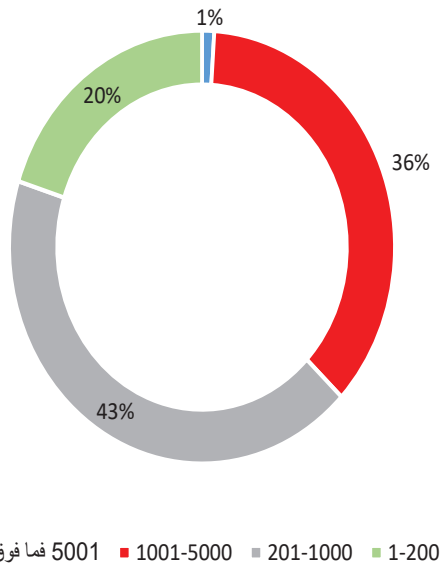
وفيما يخص حجم الشيكات المتداولة في النظام فقد بلغ إجمالي عدد الشيكات المتداولة في مركز المقاصة 10,231,675 شيكاً مقابل 10,315,500 شيكاً لعام 2017، أي بنسبة انخفاض مقدارها 1% في حين بلغ إجمالي قيمة الشيكات المتداولة في مركز المقاصة 43,841 مليون دينار خلال العام، مقابل 45,991 مليون دينار خلال عام 2017، أي بنسبة انخفاض بلغت 5%، أنظر الشكل رقم (8).

شكل رقم (1): حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات للأعوام 2018-2017.



ان النسبة الأكبر من عدد الشيكات التي يتم تقاصها من خلال المقاصة الالكترونية للشيكات تتراوح مبالغها بين 201-1000 دينار أردني حيث بلغت نسبتها 43% من اجمالي عدد الشيكات التي يتم تقاصها من خلال المقاصة الالكترونية للشيكات ثم تليها الشيكات التي تتراوح قيمتها 1001-5000 دينار أردني حيث بلغت نسبتها 36%، وذلك بسبب تفضيل المواطنين استخدام الشيكات كوسيلة دفع وائتمان، أنظر الى الشكل رقم (10).

شكل رقم (10): حجم الشيكات المتداولة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات مصنفة حسب قيمتها لعام 2018.



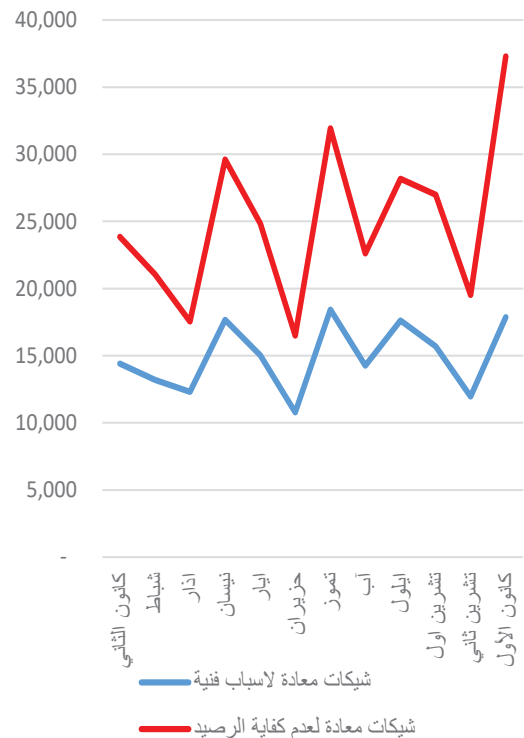
2.4.3 نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال.

2.4.3.1 الإطار النظري.

تم إدخال خدمات الهاتف النقال إلى القطاع المصرفي بدءاً من إرسال الرسائل النصية إلى العملاء لإعلامهم بأي حركة تتم على حساباتهم؛ انتقالاتاً إلى خدمة الهاتف النقال المصرفي، حيث أصبح بإمكان العميل أن ينفذ بعضاً من عملياته المصرفية (تحويل

وتتباين أسباب إعادة الشيكات في النظام ما بين أسباب فنية أو لعدم كفاية الرصيد، حيث بلغت نسبة الشيكات المعادة بسبب عدم كفاية الرصيد هذا العام ما نسبته 63% من إجمالي عدد الشيكات المعادة مقابل 63% خلال عام 2017. أما نسبة الشيكات المعادة لأسباب فنية فقد بلغت 37% من إجمالي الشيكات المعادة مقابل 37% خلال عام 2017، أنظر الشكل رقم (9).

شكل رقم (9): الشيكات المعادة مصنفة حسب أسباب الإعادة في نظام المقاصة الالكترونية للشيكات لعام 2018.



ويعزى الانخفاض في الشيكات المعادة لأسباب فنية مقارنة مع الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد إلى ما تم فرضه من قبل البنك المركزي الأردني من مواصفات أمنية وفنية للشيكات لبعض البنوك ابتداء من عام 2008 ثم ما تلاه من توحيد للشيكات ومواصفاتها الأمنية والفنية وفرضها على جميع البنوك في عام 2011، هذا بالإضافة إلى تطبيق خدمة رمز الإثبات على الشيكات في عام 2013، والتي كانت تمثل الأسباب الرئيسية في انخفاض الشيكات المعادة لأسباب فنية بشكل تدريجي.

يمتاز نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال بأن الخدمة يتم تقديمها من خلال البنوك ومن خلال الشركات المالية المجازة من قبل البنك المركزي الأردني لتقديم هذه الخدمة وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال خدمات الدفع من خلال الهاتف النقال، والتي تهدف إلى توضيح بنية العمليات والتقنيات والبيئة التنظيمية لخدمة الدفع من خلال الهاتف النقال ولتحقيق التوافقية والمواءمة التامة بين جميع المستخدمين والمشاركين في النظام، كذلك يقتصر دور شركات الاتصالات كداعم رئيسي لتقديم خدمات الاتصال؛ الأمر الذي يقلل من التكاليف ويحقق السرعة والكفاءة للخدمة؛ مما جعل النظام مقصداً للمؤسسات والبنوك المركزية والهيئات والمنظمات العالمية كنموذج يحتذى به.

ويهدف نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها؛ المساهمة في تعزيز الاشتمال المالي (Financial Inclusion) في المملكة وخلق فرص العمل وتخفيض نسب الفقر والبطالة وذلك عن طريق تقديم خدمات ذات قيمة مضافة وجديدة في المجتمع المحلي. أيضاً، خدمة المناطق البعيدة قليلة الكثافة السكانية التي لا تخدمها البنوك من خلال فروعها ومكاتبها، كما يحقق النظام فائدة كبيرة لشرائح المواطنين غير المشمولين بالخدمات المصرفية بسبب الموقع الجغرافي وعدم توفر قنوات مصرفية في هذه المناطق أو لمحدودية وصغر المبالغ التي لا تمكنهم من فتح حسابات لدى البنوك.

كما أن للنظام أثر في عملية التنمية الاقتصادية وتحديداً الشركات الصغيرة والفردية بالنظر إلى حجم مكوناتها في الاقتصاد الأردني، وتوفير أداة دفع جديدة للأدوات المتوفرة حالياً في السوق المحلي الأردني مما يعزز طرق الدفع الإلكتروني ويقلل من استخدام النقود الورقية والمعدنية.

تم منح الموافقة لخمس شركات مالية للربط على البذالة الوطنية وتقديم خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال وهي (شركة الحلول المالية للدفع بالهاتف النقال، والشركة المتميزة لخدمات الدفع

أموال، دفع الفواتير، طلب كشف حساب أو دفتر شيكات، الإخطار بآثار ونتائج معاملة مالية... إلخ) من خلال هاتفه النقال دون الحاجة للذهاب إلى بنكه.

لكن التطور الأبرز في هذا المجال هو تطور خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال بغض النظر عن مكان وجود حساب الجهة المستلمة للأموال، حيث أصبح العميل يتمتع بتنفيذ الجزء الأكبر من عملياته المالية من تحويل أموال أو دفع فواتير الخدمات أو التسوق بواسطة الهاتف النقال.

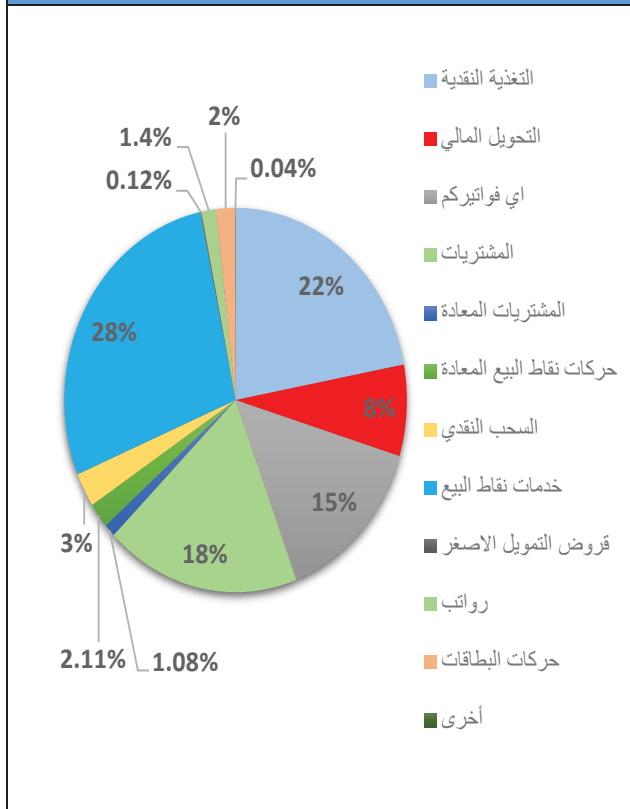
وبرز التغير الجذري في شكل خدمات الدفع باستخدام الهاتف النقال من خلال ما يعرف "بالمحفظة الإلكترونية"، والتي تتيح تخزين أو الاحتفاظ بقيمة مالية صغيرة وتحويلها إلى آخرين للإيفاء بالتزامات مالية.

ونظراً لأهمية الدور الذي يضطلع به الجهاز المصرفي باعتباره الدعامة الرئيسة للاقتصاد الحديث ودوره في دعم النشاط التجاري وتقديم أدوات الدفع المناسبة وتوفير قنوات الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين أفراداً ومؤسسات، ودوره في حشد المدخرات المحلية والخارجية وإعادة ضخها في المشاريع الاستثمارية والاستهلاكية في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وإيماناً من البنك المركزي الأردني بضرورة المشاركة الفعالة لمختلف الأطراف ذات العلاقة في تطوير أنظمة الدفع وفق المعايير والممارسات الدولية الفضلى، جاءت مبادرة البنك المركزي الأردني في تطوير وبناء نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال لغايات تبادل الحركات المالية فيما بين مقدمي الخدمة ولغايات التقاوص والتسوية فيما بين أعضاء مقدم الخدمة الواحد وبين مقدمي الخدمة المختلفين من خلال حسابات بنوك التسوية لخدمة هذه الأهداف.

ويشار إلى نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال بأنه نظام إلكتروني مركزي على مستوى المملكة تتم إدارته وتشغيله والإشراف والرقابة عليه من البنك المركزي الأردني وتسجل فيه البنوك والشركات المالية والمستفيدين من خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال لغايات تبادل الحركات المالية، ويتم من خلاله استخراج صافي المراكز المالية وقيدها إلى أو على حسابات بنوك التسوية الخاصة بهم من خلال نظام التسويات الإجمالية الفوري، وقد تم إطلاق النظام بشكل رسمي بتاريخ 1 نيسان 2014.

وتتنوع العمليات التي يوفرها النظام بين التغذية النقدية والتحويل المالي والسحب النقدي ودفع بدل المشتريات والخدمات على نقاط البيع الخاصة بالهاتف النقال MPOS وغيرها، أنظر الشكل رقم (11).

شكل رقم (11): عدد حركات الدفع المنفذة من خلال نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال مصنفة حسب نوع العملية خلال عام 2018.



2.4.4 نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً.

2.4.4.1 الإطار النظري.

بادر البنك المركزي الأردني إلى إيجاد نظام لعرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً "إي فواتيركم" كنظام مركزي تكاملي فعال يهدف لتوفير خدمة عرض وتحصيل الفواتير والمدفوعات الأخرى إلكترونياً للأشخاص (الطبيعيين والمعنويين) - سواء ممن يملكون حسابات بنكية أو الذين لا يملكون - من خلال ربط مقدمي خدمات الدفع والبنوك والجهات المصدرة للفواتير (المفوترين) مع النظام، وقد تم

الإلكتروني، والشركة المتكاملة لخدمات الدفع بالهاتف النقال، وشركة آية لخدمات الدفع الإلكتروني، وشركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع). أما على صعيد البنوك العاملة في المملكة والمشاركة في نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال وتستفيد من خدماته فقد بلغت خمسة بنوك وهي (بنك الأردن، والبنك التجاري الأردني، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل، والبنك العربي، وبنك القاهرة عمان).

2.4.3.2 الإطار الإحصائي.

بلغ عدد الشركات التي تم إجازتها من قبل البنك المركزي الأردني لتقديم خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال خمس شركات، كما بلغ إجمالي عدد حسابات المحافظ الإلكترونية التي تم فتحها في نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال (المحافظ الإلكترونية التي تم فتحها من خلال مقدمي خدمات الدفع أو الحسابات البنكية التي تم ربطها بالنظام عن طريق البنوك المشاركة) 450,394 محفظة وحساب بنكي هذا العام مقارنة بـ 216,201 محفظة وحساب بنكي في عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت 108%. ويرجع هذا الارتفاع إلى قيام الشركات - المجازة من قبل البنك المركزي الأردني لتقديم خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال - بالبدء في تقديم الخدمة ونشرها على نطاق أوسع في المملكة.

وعلى صعيد المحافظ الإلكترونية التي تم فتحها من قبل مقدمي خدمات الدفع فقط، فقد بلغت 361,532 محفظة مقارنة بـ 139,189 محفظة في عام 2017 وبنسبة ارتفاع بلغت 160%، أما عدد الحسابات البنكية التي تم تسجيلها في النظام من خلال البنوك المشاركة فيه فقد بلغت 88,862 حساب خلال العام مقابل 77,012 في عام 2017 وبنسبة ارتفاع 15%. وعلى صعيد عدد العمليات المالية التي تم تنفيذها من خلال النظام فقد بلغت 1,587,193 عملية وبقيمة إجمالية بلغت 75.903 مليون دينار، مقابل 164,319 عملية بلغت قيمتها الإجمالية 6.487 مليون دينار خلال العام 2017، أي بارتفاع بلغت نسبته 866% في عدد عمليات الدفع المنفذة وبنسبة 1070% بخصوص قيمة عمليات الدفع.

وتتيح الخدمة تحصيل قيم الفواتير على مدار 24 ساعة يومياً وطيلة أيام الأسبوع وعدم حصره بأوقات الدوام الرسمي للمؤسسات المفوترة مما يتيح المرونة الأكبر أمام العملاء لسداد التزاماتهم المالية وتلافي عملية قطع الخدمة من قبل المفوتر.

هذا وتسهم المدفوعات الإلكترونية بشكل عام ونظام "إي فواتيركم" بشكل خاص؛ في زيادة سرعة دوران النقد؛ الأمر الذي يعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي، خصوصاً وأن عملية تحويل تسديد الفواتير من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الإلكترونية سيوفر الوقت ويرفع كفاءة العمل للاقتصاد الوطني، وأيضاً العمل على إنشاء بيئة تنافسية داخل المملكة يتسابق فيها المفوترون لخدمة عملائهم والسعي لراحتهم عبر تقديم حلول التسديد الإلكترونية باستخدام نظام موحد لعرض ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى وعكس ذلك على النشاط الاقتصادي، وأخيراً تكوين قاعدة معلومات متوفرة وقابلة لأي تطورات مستقبلية يعتمد عليها في إيجاد مؤشرات ومقاييس أمام صانعي القرار.

1.1.1.1 الإطار الإحصائي.

بلغت عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها من خلال نظام "إي فواتيركم" خلال العام 9,255,744 حركة دفع بقيمة إجمالية تجاوزت 6,182 مليون دينار. وقد حققت حركات الدفع المنفذة خلال العام قفزة نوعية ونموً مضطرباً بلغت نسبته 98% مقارنة بعدد حركات الدفع المنفذة في عام 2017 والبالغة 4,674,794 حركة دفع بقيمة إجمالية تجاوزت 3,345 مليون دينار، أنظر الشكل رقم (12).

إطلاق النظام بشكل رسمي بتاريخ 2014/6/29.

وبرزت الحاجة إلى تطوير هذا النظام استجابة لمتطلبات التطور التقني والنمو المتسارع في استخدام شبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وتلبية لحاجة المواطنين والمفوترين والبنوك؛ في ضوء ازدياد أعباء عملية دفع الفواتير وتحصيلها بالطرق العادية سواء من حيث التكلفة أو الوقت أو الجهد.

ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتسريع عملية دفع الفواتير والمدفوعات الأخرى عبر مختلف قنوات الدفع في المملكة (فروع البنوك، وأجهزة الصراف الآلي، والهاتف المصرفي، والإنترنت المصرفي، والهاتف النقال (JoMoPay)، وكلاء مقدمي خدمات الدفع -مثل مكاتب البريد الأردني- وأجهزة أكشاك البيع (Kiosk) وغيرها)، والانتقال من بيئة دفع ورقية إلى بيئة إلكترونية مما يعزز خفض النفقات، إذ يعتبر هذا النظام من أحدث الأنظمة التقنية التي أحدثت تقدماً إيجابياً في حل مدفوعات التجزئة على مستوى المملكة.

كما جاء النظام ملبياً لمتطلبات العمل من ناحية التنظيم المالي وتوزيع التكاليف والعوائد، وبذات الوقت يشجع النظام المستخدمين على التحول إلى قنوات الدفع الإلكترونية المشتملة على قائمة أوسع من المدفوعات المالية المستحقة.

تقوم شركة مدفوعاتكم للدفع الإلكتروني (وهي شركة أردنية) بإدارة وتشغيل النظام نيابةً عن البنك المركزي الأردني مع قيام البنك المركزي بدوره الإشرافي والرقابي على هذا النظام ووضع الأسس التنظيمية له.

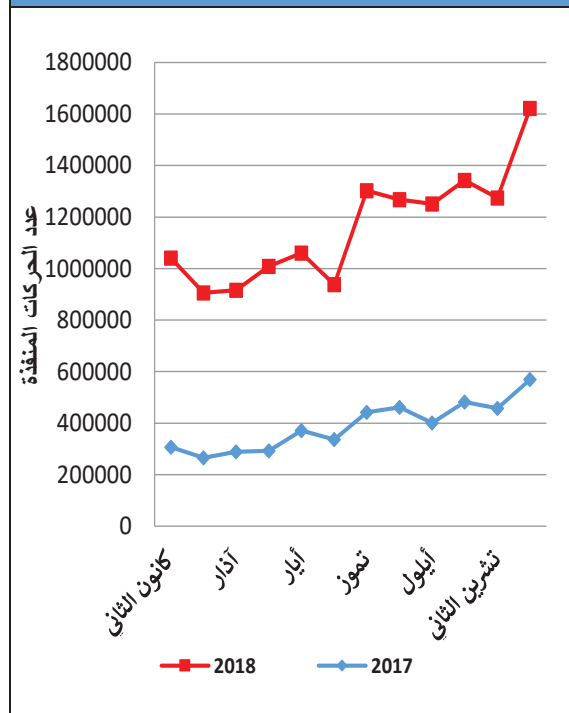
وتبرز أهمية خدمة "إي فواتيركم" في إيجاد نظام إلكتروني مركزي موحد وفق أفضل الممارسات العالمية في مجال خدمات عرض ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى؛ يربط جميع مؤسسات الدولة من القطاعين العام والخاص مما يساعدها على تقديم خدمات إلكترونية حديثة لصالح العملاء والاقتصاد بشكل عام، ويقلص الارتباطات المتعددة والناشئة بين البنوك ومؤسسات الدولة إلى ارتباط واحد يجمع جميع المؤسسات والجهاز المصرفي ومقدمي خدمات الدفع.

المستحقات والمطالبات من خلال النظام. أيضاً، قيام جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة التي لم تشترك في النظام أعلاه، الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة للربط مع النظام أعلاه لتوفير قنوات دفع لها لتحصيل إيراداتها إلكترونياً.

وفيما يتعلق بعدد المشاركين في النظام؛ فقد بلغ عدد الجهات المفوترة 167 جهة من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة مقارنة بـ 114 مفوتر في عام 2017، كما تم إشراك وربط 23 بنك من البنوك العاملة في المملكة مع النظام من أصل 24 بنك بما فيها البنك المركزي والذي تم إشراكه في هذا النظام كعضو مشارك لغايات تحصيل المدفوعات الحكومية المدفوعة لصالح المؤسسات الحكومية. وتمت عملية اشتراك البنوك في النظام امتثالاً لقرار مجلس المدفوعات الوطني بالزامية الربط مع النظام. في حين تم منح الموافقة وربط خمس شركات مالية مجازة من قبل البنك المركزي الأردني لتقديم خدمة الاستعلام عن الفواتير والمدفوعات الأخرى ودفعها إلكترونياً من خلال نظام "إي فواتيركم" لتكون هذه الشركات بذلك قنوات رسمية تعمل إلى جانب البنوك في تقديم خدمة "إي فواتيركم"، مما يتماشى مع أهداف البنك المركزي الأردني في تعزيز الاشتغال المالي في المملكة وتمكين المواطنين ممن لا يملكون حسابات بنكية من استخدام الخدمة ودفع قيم الفواتير والمطالبات المالية الأخرى المترتبة في ذممهم من خلال قنوات الدفع التي يوفرها مقدم خدمات الدفع في جميع أنحاء المملكة وعدم اقتصرها على أماكن محددة.

على صعيد قطاعات المفوترين المشاركين في النظام، فقد تباينت القطاعات التي تنتمي إليها المؤسسات المشاركة ما بين قطاع حكومي واتصالات وخدمات عامة وتعليم ومؤسسات خيرية ونقابات مهنية، وغيرها. وقد حقق القطاع الحكومي النسبة الأكبر من عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها من خلال النظام حيث بلغت 37% من إجمالي عدد حركات الدفع المنفذة من خلال النظام؛ ويرجع ذلك

شكل رقم (12) : حركات الدفع المنفذة من خلال نظام إي فواتيركم للأعوام 2017 - 2018.



ويعزى هذا الارتفاع والنمو المضطرد إلى توافق استراتيجية البنك المركزي الأردني مع توجهات الحكومة الأردنية في التوجه نحو استخدام الدفع الإلكتروني كبديل عن المدفوعات التقليدية، وأيضاً سعي الحكومة إلى تطبيق مشروع حكومة إلكترونية متكاملة في المملكة من حيث توافرية الخدمات والإدارة والتجارة الإلكترونية، حيث قامت رئاسة الوزراء الأردنية بموجب بلاغها رقم (11) لسنة 2014 بالتعميم لجميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة للسعي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتنسيق مع البنك المركزي الأردني للربط مع نظام عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً وبالسرية الممكنة.

كذلك، بلاغ رئاسة الوزراء رقم (16) لسنة 2016 والمتضمن قيام جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة المشاركة في نظام "إي فواتيركم"؛ بإيلاء خدمة الدفع والتحصيل الإلكتروني من خلال هذا النظام الأهمية القصوى، وتعريف المواطنين بالخدمات المقدمة من خلاله، وحثهم على استخدامه في عملية الدفع، بالإضافة إلى وضع خطة زمنية للتحويل بشكل كامل لدفع

قنوات الدفع التقليدية مثل (الكاونتر، أكشاك البيع (Kiosk)).

2.5 على صعيد أدوات مدفوعات التجزئة.

تعتبر أداة الدفع؛ أي وسيلة إلكترونية أو تقليدية تمكن حاملها من إجراء عمليات الدفع أو تحويل الأموال. هذا وتتعدد أدوات الدفع في السوق الأردني وأهما ما يلي:

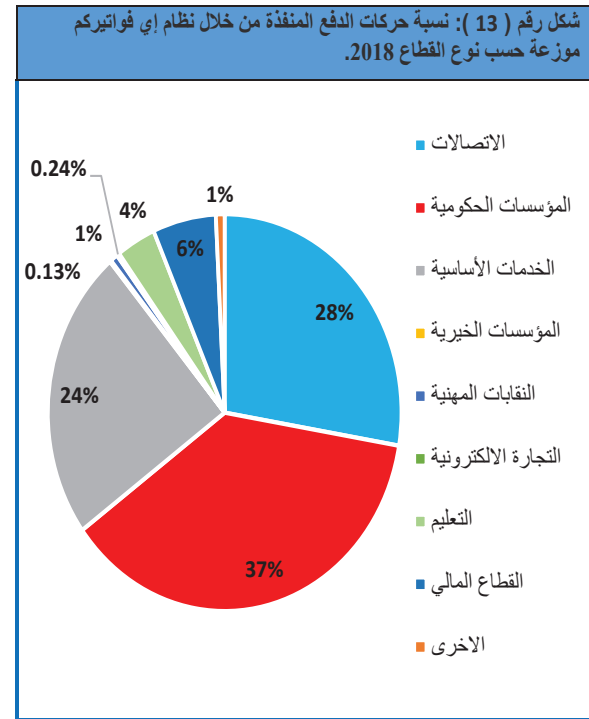
2.5.1 الشيكات.

عمل البنك المركزي الأردني والبنوك العاملة في المملكة على تطوير وسائل الدفع التقليدية التي تركز على الدعائم الورقية بحيث يمكن تداولها إلكترونياً من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة، وبذلك تجلي بوضوح الدور الكبير الذي تقوم به البنوك في تطوير مناحي الحياة الاقتصادية المختلفة.

ويقوم الشيك حالياً بدور بالغ الأهمية كأداة للوفاء تغني عن استعمال النقود في المعاملات، فقد أصبح يؤدي دوراً هاماً في عمليات البنوك إذ يستخدم كأداة لسحب الودائع من البنوك وتحويلها وتنفيذ عقود الصرف الخارجية، ويعد الشيك أكثر الأوراق التجارية استخداماً في العمل كأداة وفاء وذلك لما يحققه استخدامه من مزايا وللحماية القانونية التي يوفرها للمتعاملين به.

هذا وقد قام البنك المركزي الأردني بوضع مواصفات فنية وأمنية للشيكات بهدف الحد من عملية تزوير الشيكات بحيث تصبح عملية التزوير صعبة، وتسهيل عملية اكتشاف تزوير الشيكات على موظفي البنوك، وزيادة فعالية تبادل الشيكات من خلال توحيد مواقع البيانات، وزيادة ثقة العملاء بالنظام المصرفي من خلال تبادل أساليب دفع موثوق بها.

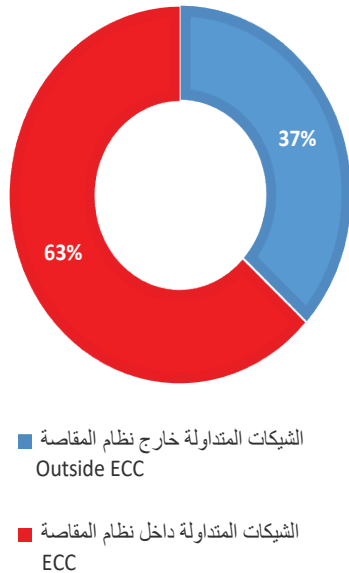
إلى قيام بعض الدوائر الحكومية مثل دائرة الجمارك الأردنية بالزامية تحصيل مطالباتها حصراً من خلال نظام "إي فواتيركم"، ثم جاء قطاع الاتصالات ونسبة 28% والذي يعد أول قطاع تم ربط جميع مؤسساته في المملكة على النظام بالإضافة إلى حجم عملاء هذا القطاع وطبيعة الثقافة التي يتمتع بها عملائه في مواكبة الابتكارات التكنولوجية التي يعتمد عليها هذا القطاع في تقديم خدماته، ثم احتل بالمرتبة الثالثة قطاع الخدمات الأساسية والذي يضم شركات الخدمات العامة الأساسية من مياه وكهرباء حيث حقق ما نسبته 24% من إجمالي حركات الدفع، أنظر الشكل رقم (13).



أما بخصوص الخدمات التي وفرها نظام "إي فواتيركم" هذا العام فقد بلغت 412 خدمة تعود لصالح 167 مفوتر مقابل 298 خدمة تتبع لصالح 114 مفوتر خلال عام 2017.

وفيما يتعلق بقنوات الدفع المتوفرة على النظام سواء العائدة للبنوك أو لمقدمي خدمات الدفع فقد تنوعت ما بين قنوات الدفع الإلكترونية مثل (الانترنت المصرفي والهاتف المصرفي وأجهزة الصراف الآلي)، وأيضا

شكل رقم (1) : نسب الشيكات التي تم تنفيذها من خلال نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات مقابل الشيكات التي تم تنفيذها خارج نظام المقاصة الإلكترونية 2018.



وبلغ متوسط حجم التداول اليومي للشيكات 64,741 شيكاً في حين كان متوسط قيمة التداول اليومي للشيكات 70.07 مليون دينار، مقارنة بـ 65,880 شيكاً وبقية إجمالية بلغت 72.79 مليون خلال عام 2017.

وفيما يخص نصيب الفرد الأردني من حجم الشيكات المتداولة في السوق المحلي فقد بلغ 2.4 شيك لكل مواطن (الفئة العمرية 15 عام فما فوق) مقابل 2.5 شيكات في عام 2017.

وعلى صعيد الشيكات المزورة، فقد بلغ حجم الشيكات المزورة التي تم تقديمها للبنوك العاملة في المملكة للصرف سواء من خلال نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات أو من خلال الكاونتر (نقداً) خلال هذا العام، فكانت على النحو الآتي:

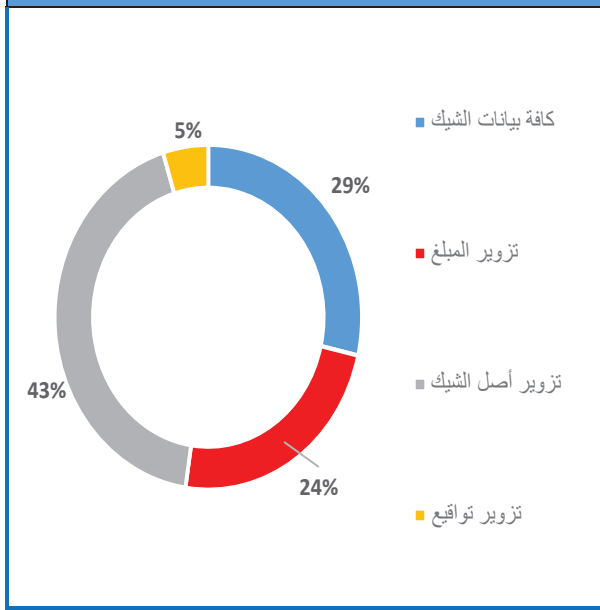
- بلغ الحجم الإجمالي للشيكات المزورة التي تم تقديمها للصرف هذا العام 21 شيكاً من أصل 16,185,312 شيكاً وبقية إجمالية بلغت 3.810 مليون دينار، مقارنة بـ

يسعى البنك المركزي الأردني إلى تنظيم الشيك الإلكتروني والسماح بتداوله في المملكة. هذا ويعرف الشيك الإلكتروني حسب نظام الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال رقم (111) لسنة 2017 محرر رقمي معالج بالوسائل الإلكترونية وفق شروطه المذكورة في قانون التجارة.

أما على صعيد البيانات الإحصائية الخاصة بالشيكات؛ فقد بلغ العدد الإجمالي للشيكات البنكية التي تم تداولها في المملكة (سواء داخل نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات أو خارجه من خلال التقديم والصرف على كاونتر البنك (نقداً)) خلال هذا العام 16,185,312 شيكاً مقابل 16,272,399 شيكاً خلال عام 2017، أي بنسبة انخفاض بلغت 1% من حيث عدد الشيكات.

وشكل عدد الشيكات التي تم تداولها خارج نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات ما نسبته 37% من إجمالي عدد الشيكات المتداولة في المملكة، فيما بلغت نسبة الشيكات المرتجعة 2% من المجموع الكلي للشيكات المتداولة خارج نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، انظر الشكل رقم (14).

شكل رقم (1) : نسبة تزوير الشيكات مصنفة حسب سبب التزوير لعام 2018.



1.1.1 بطاقات الدفع

بطاقة الدفع هي أداة تتيح لصاحبها (حامل البطاقة) إجراء عمليات الدفع أو التحويل الإلكتروني للأموال بشكل آمن ومريح من خلال قنوات الدفع الإلكترونية القابلة لهذه البطاقات، وعادة ما تكون بطاقة الدفع مرتبطة إلكترونياً بحساب أو حسابات تابعة لحامل البطاقة؛ كالحسابات الجارية أو القروض أو حسابات الائتمان، كما أن بطاقة الدفع هي وسيلة للتحقق من حامل البطاقة. وتمكن بطاقات الدفع المستخدمين لها من إمكانية دفع قيم مشترياتهم وبدل الخدمات وغيرها من المدفوعات بالإضافة إلى السحب النقدي من خلالها، حيث تقوم فكرة هذا النوع من أدوات الدفع على تحويل قيمة المشتريات (على سبيل المثال لا الحصر) من حساب المشتري إلى حساب البائع ضمن منظومة أطراف وجدت لهذه الغاية.

وتعمل بطاقات الدفع من خلال نظام دفع رباعي أو ثلاثي الأطراف لمعالجة وتمير وإدارة حركات الدفع المنفذة من خلالها، وهذه الأطراف تشمل على (البنك أو المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة، البنك أو المؤسسة المالية المحصلة للمبالغ المنفذة من خلال

93 شيكاً من أصل 16,272,399 شيكاً في عام 2017، أي بانخفاض بلغت نسبته 77%. وتعد نسبة تزوير الشيكات نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بإجمالي حجم الشيكات المتداولة في السوق المحلي. وتبرز أهم الأسباب التي أدت إلى الحد من نسبة تزوير الشيكات وبشكل ملحوظ وتدرجي نتيجة السياسات المتتالية التي اتخذها البنك المركزي بهذا الخصوص والمتمثلة بقيام البنك المركزي بإصدار تعميم لجميع البنوك العاملة في المملكة متضمناً ضرورة قيام البنوك باستبدال جميع شيكات عملائها غير المحررة والتي لا تحمل رمز الإثبات بشيكات جديدة تحمل رمز الإثبات، كما أكد على ضرورة قيام البنوك ببذل العناية اللازمة في تدقيق الشيكات والتأكد من أن التوقيعات أصل وليست مصورة إضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية من حيث حصر الصلاحيات ومنع تسرب الشيكات سواء من المطابع المعتمدة أو من قبل البنك نفسه.

- بلغت نسبة الشيكات التي تم تزويرها وقدمت من خلال نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات ما نسبته 10% من المجموع الكلي للشيكات المزورة، حيث لم يصرف أي منها؛ ويعزى ذلك إلى الإجراءات المتخذة من البنك المركزي.
- أما الشيكات التي تم تزويرها وقدمت للصرف نقداً من خلال الكاونتر ولنفس العام فقد بلغت ما نسبته 57% من إجمالي الشيكات المزورة، حيث تم صرف ما نسبته 17% منها في حين تم اكتشاف 83% من الشيكات ولم تصرف.
- بينما بلغت نسبة الشيكات المزورة العابرة للحدود ما نسبته 33% من إجمالي الشيكات حيث لم يصرف أي منها.
- وتتنوع أسباب تزوير الشيكات بين التزوير في أصل الشيك، وتعديل بيانات الشيك، وتزوير التوقيع وتقليده، أنظر الشكل رقم (15).

قيام البنك أو المؤسسة المالية التي تصدرها بتخزين النقود الإلكترونية المستلمة من العميل حامل البطاقة على ذات البطاقة بشكل مباشر مع إمكانية ربطها بحساب خاص أو حساب دفع إلكتروني كالمحافظ الإلكترونية، مع إعادة تخزين هذه القيمة مراراً وتكراراً. ويمكن هذا النوع من البطاقات العملاء من تنفيذ أوامر الدفع لبدل أثمان المشتريات وبدل الخدمات، كما يكثر استخدام هذا النوع من البطاقات في معاملات التجارة الإلكترونية مع إمكانية السحب النقدي للأموال في بعض الأحيان.

وتجدر الإشارة إلى وجود نوع من البطاقات المدفوعة مسبقاً والتي يتم تداولها في المملكة وهو البطاقات المدفوعة مسبقاً المغلقة والتي تكون محددة القيمة ضمن فئات معينة، تصدرها جهة معينة عادة يكون (تاجر) لعميله، تكون هذه البطاقات محدودة التصرف بشراء بضاعة أو خدمات معينة من نفس التاجر الذي يصدرها أو سلسلة تجارية معينة فقط بحيث لا يسمح باستخدامها أو لا تكون مقبولة إلا على نفس نقاط البيع المتواجدة لدى هذا التاجر فقط، وعادة لا يسمح بإعادة شحنها مرة أخرى. هذا ولا يتم في الوقت الحالي تنظيم هذه الأداة من قبل البنك المركزي الأردني.

وبلغ عدد بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة خلال العام 3,603,562 بطاقة دفع بمختلف أنواعها (الدائنة، المدينة، المدفوعة مسبقاً) مقابل 3,346,550 بطاقة خلال عام 2017 أي بارتفاع ما نسبته 8%، أنظر الشكل رقم (16).

البطاقة، التاجر أو الجهة التي تعتمد الدفع من خلال البطاقة، وحامل البطاقة).

يتم التعامل في المملكة ببطاقات الدفع والتي تتنوع ما بين المدينة والدائنة والمدفوعة مسبقاً، حيث اقتصر سابقاً عملية إصدار البطاقات المدينة بما فيها المدفوعة مسبقاً بالبنوك العاملة في المملكة، في حين يسمح للمؤسسات المالية من إصدار بطاقات الدفع الدائنة، وفي عام 2017 تم السماح للمؤسسات المالية بإصدار البطاقات المدفوعة مسبقاً.

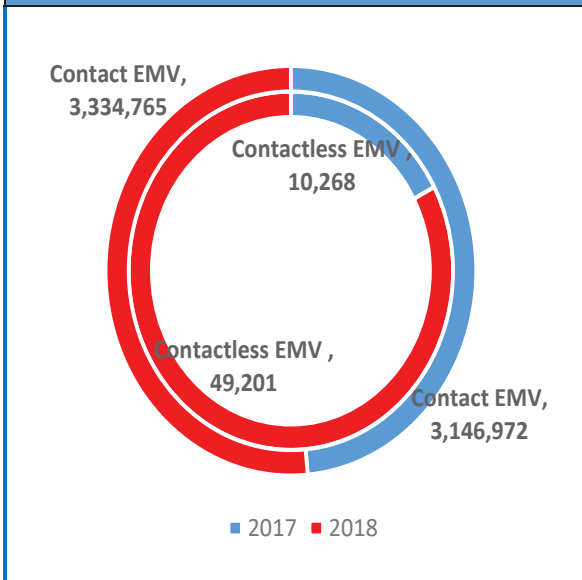
على صعيد بطاقات الدفع الدائنة، فيتم إصدارها من قبل البنوك العاملة في المملكة أو المؤسسات المالية الأخرى مقابل منحهم خط ائتمان معين (حد ائتمان) غالباً ما يكون قصير الأجل مع مجموعة متنوعة من خيارات السداد المحددة من قبل الجهة المصدرة للبطاقة. وجود خط الائتمان هذا يعطي حملة هذا النوع من البطاقات القدرة على تغطية النفقات غير المتوقعة أو الكبيرة المترتبة عليهم عند الحاجة والوفاء بالتزاماته الأخرى، فضلاً عن دفع أثمان المشتريات وبدل الخدمات اليومية الأساسية وكذلك السماح بالسحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلية من أي مكان في العالم وفي أي وقت كان.

أما بطاقات الدفع المدينة والتي تقتصر عملية إصدارها على البنوك فقط؛ فترتبط مباشرة بحسابات العميل لدى البنك المصدر لها، مما تسمح للعميل حامل البطاقة من الوصول الفوري إلى رصيده من خلال قنوات الدفع الإلكترونية المتعددة والمنتشرة في جميع أنحاء العالم، ودفع أثمان المشتريات وبدل الخدمات أو إجراء عملية السحب النقدي من حساب العميل عن طريق أجهزة الصراف الآلية داخل المملكة أو خارجها وذلك من خلال القيد المباشر على حساب العميل لدى البنك، وفي العادة يتطلب تنفيذ أوامر الدفع والتحويل الإلكتروني من خلال هذا النوع من البطاقات توفر رصيد في حساب العميل لدى البنك المصدر للبطاقة.

على صعيد البطاقات المدفوعة مسبقاً والتي تعرف أيضاً بالبطاقات ذات القيمة المخزنة فهي من البطاقات الأسرع نمواً وانتشاراً في الوقت الحالي، وتقوم هذه البطاقة على

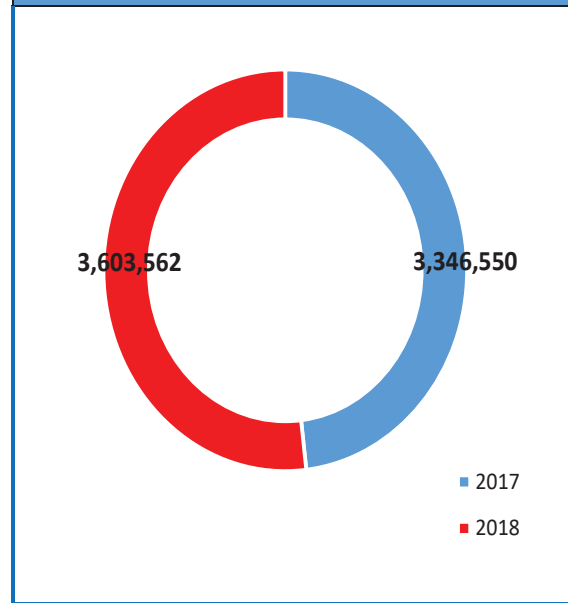
وفيما يخص بطاقات الدفع المصدرة بتقنية (Contact EMV) "استخدام الرقاقة الإلكترونية مع الرقم السري وتتطلب اتصال مادي مع نقطة البيع" فقد بلغت هذا العام 3,334,765 بطاقة مقابل 3,146,972 بطاقة عام 2017. في حين بلغ عدد البطاقات المصدرة بتقنية (Contactless EMV) "استخدام الرقاقة الإلكترونية مع الرقم السري ولا تتطلب اتصال مادي مع نقطة البيع وإنما من خلال الاتصال قريب المدى (NFC) فقد بلغت 49,201 بطاقة دفع مقابل 10,268 بطاقة في عام 2017، أنظر الشكل رقم (18).

شكل رقم (18): حجم بطاقات الدفع الصادرة في المملكة حسب تقنية (Contactless EMV) و (Contact EMV)، للأعوام 2017-2018.



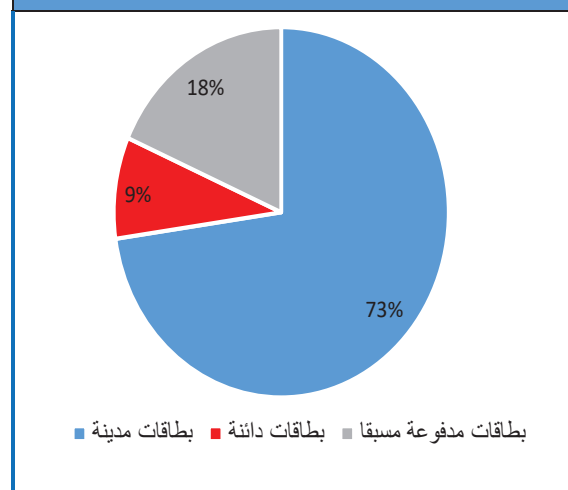
وعلى صعيد بطاقات الدفع المدينة والدائنة المصدرة بتقنية (EMV) بكلا نوعيها فقد بلغت نسبتها 100% من إجمالي بطاقات الدفع المدينة والدائنة المصدرة في المملكة؛ وتشير هذه النسبة إلى مدى التزام البنوك المصدرة لبطاقات الدفع بتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ 2012/10/31 وتوافق ذلك مع توجهات البنك المركزي في الانتقال لاستخدام تقنية (EMV) لبطاقات الدفع (الدائنة والمدينة) ومواكبة المعايير الدولية بهذا الخصوص

شكل رقم (16): عدد بطاقات الدفع الصادرة في المملكة للأعوام 2017-2018.



شكلت بطاقات الدفع المدينة النصيب الأكبر من إجمالي البطاقات الصادرة وبما نسبته 73%، في حين بلغت نسبة بطاقات الدفع الدائنة 9% والبطاقات المدفوعة مسبقاً 18%، أنظر الشكل رقم (17).

شكل رقم (17): نسبة بطاقات الدفع الصادرة في المملكة مقارنة بنوعها لعام 2018.



أيضاً، بلغت نسبة حركات السحب والإيداع التي تمت باستخدام بطاقات الدفع على أجهزة الصراف الآلي ما نسبته 67% من إجمالي عدد حركات الدفع، و29% على أجهزة نقاط البيع و4% عن طريق الإنترنت. ويعزى انخفاض نسبة حركات الدفع التي تمت بواسطة بطاقات الدفع سواء على نقاط البيع أو الإنترنت إلى عدة أسباب أهمها:

أولاً: التكلفة العالية المتمثلة بعمولة استخدام بطاقات الدفع على نقاط البيع والتي تتراوح من 2% إلى 4% من قيمة الدفعة، حيث يتم تحميلها للتجار أو لحامل البطاقة في بعض القطاعات وأهمها القطاع الحكومي.

ثانياً: انخفاض مستوى الثقافة المالية لدى المستهلك المالي بخصوص استخدام بطاقات الدفع مع تركيز استخدام بطاقات الدفع المدينة لأغراض السحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي؛ نظراً لقيام البنوك بتوجيه عملائها نحو استخدام أجهزة الصراف الآلي لإجراء عمليات السحب النقدي بدلاً من الكاونتر متوافقة بذلك مع توجهات البنك المركزي المتمثلة بالموافقة على فرض عمولة على عمليات السحب النقدي من خلال الكاونتر ضمن سقف محدد.

ثالثاً: تركيز توزيع أجهزة نقاط البيع في بعض المناطق دون الأخرى وعدم انتشارها بالشكل الأمثل.

رابعاً: انخفاض نسبة حركات الدفع المنفذة من خلال الإنترنت وباستخدام بطاقات الدفع نظراً لافتقار استخدام هذه البطاقات لوسائل الأمن والحماية الكافية لبيانات بطاقات الدفع الحساسة وإمكانية تعرضها لإساءة الاستخدام أو الاختراق أو للاستخدام بطرق احتيالية وضعف في حماية المستهلك المالي (حامل البطاقة).

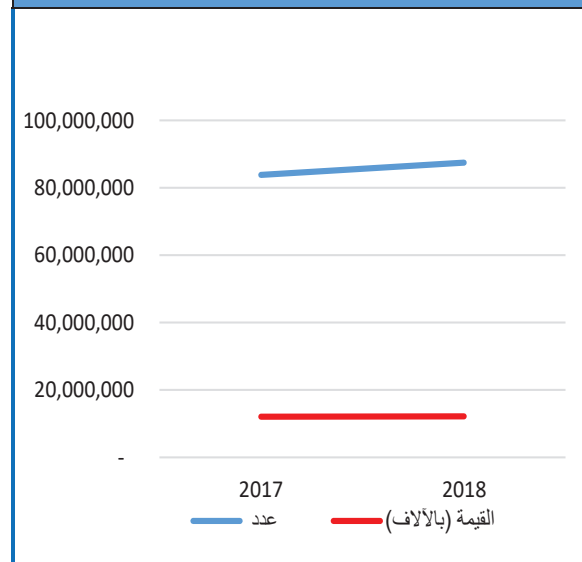
في حين شكلت عمليات السحب والإيداع النقدي المنفذة من خلال أجهزة الصراف الآلي وباستخدام بطاقات الدفع المدينة ما نسبته 96% في حين بلغت ما نسبته 3% بواسطة بطاقات الدفع الدائنة و1%

من خلال الالتزام بمعيار أمن وحماية بيانات صناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS).

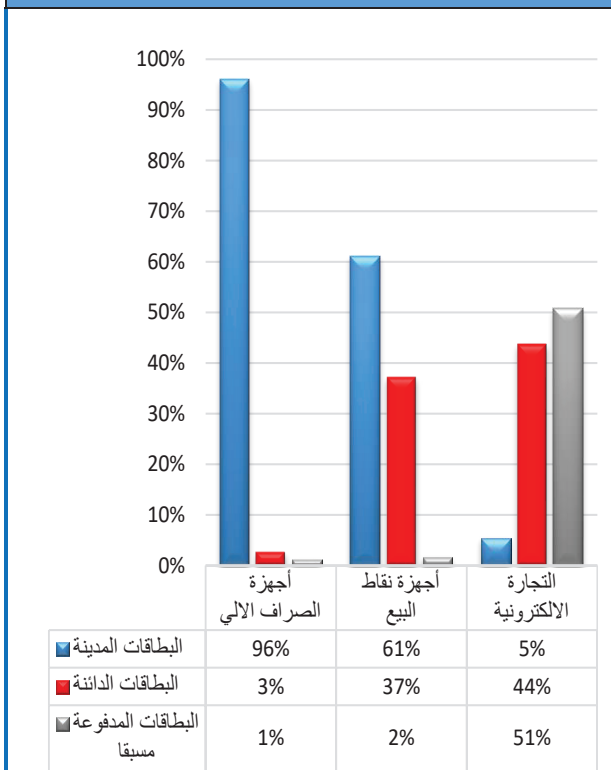
أما البطاقات المدفوعة مسبقاً والصادرة بتقنية (EMV) بكلاً نوعيها فقد بلغ نسبتهما 67% من إجمالي البطاقات المدفوعة مسبقاً؛ على الرغم من استثناء البنك المركزي البطاقات المدفوعة مسبقاً بما فيها المستخدمة على الإنترنت من الانتقال إلى تقنية (EMV)؛ وتشير هذه النسبة على اتساع ثقافة البنوك وحرصها على حماية المستهلك المالي وحماية أدواتها ومنتجاتها وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحيلولة دون تعرض البطاقات المدفوعة مسبقاً لإساءة الاستخدام أو الاختراق أو للاستخدام بطرق احتيالية.

وفيما يخص عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة وبمختلف أنواعها فقد بلغت هذا العام 87,461,020 حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 12,168 مليون دينار مقارنة بـ 83,816,643 حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 12,065 مليون دينار خلال العام 2017. محققة بذلك ارتفاعاً في عدد وقيم حركات الدفع على التوالي بلغ نسبته 4% و1%، أنظر الشكل رقم (19).

شكل رقم (19) : حجم حركات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع للأعوام 2018-2017.



شكل رقم (20) : عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع في المملكة مصنفة حسب نوع البطاقة والعملية المالية 2018 .



على صعيد حركات الدفع التي تمت داخل المملكة بواسطة بطاقات الدفع المحلية الصادرة عن البنوك الأردنية فقد بلغ عددها خلال العام 79,392,240 حركة (أي ما نسبته 91% من إجمالي حركات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع) بقيمة إجمالية بلغت 11,533 مليون دينار مقابل 75,393,430 حركة بقيمة إجمالية بلغت 10,427 مليون دينار خلال عام 2017.

كما بلغت حركات الدفع المنفذة خارج المملكة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك الأردنية 8,068,780 حركة دفع (أي ما نسبته 9% من إجمالي حركات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع) وبقيمة إجمالية بلغت 635 مليون دينار مقابل 3,830,093 حركة دفع بقيمة إجمالية بلغت 555 مليون دينار في عام 2017، أنظر الشكل رقم (21).

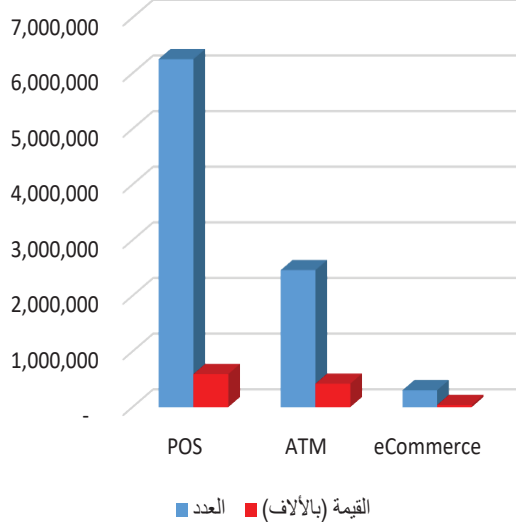
بواسطة البطاقات المدفوعة مسبقاً؛ الأمر الذي يشير إلى أن المستهلك المالي يلجأ إلى إصدار بطاقات الدفع المدنية كتوجه إلزامي نوعاً ما لإدارة حسابه البنكي وليس لأسباب ثقافية تتعلق بعمليات الدفع باستخدام بطاقات الدفع.

كما شكلت عمليات الدفع المنفذة على نقاط البيع بواسطة بطاقات الدفع المدنية ما نسبته 61% من إجمالي حركات الدفع على نقاط البيع؛ وذلك نتيجة للانتشار والاستخدام الأكثر لهذا النوع من البطاقات في السوق المحلي، في حين بلغ استخدام بطاقات الدفع الدائنة على نقاط البيع ما نسبته 37% مما يشير إلى اعتماد حامل البطاقة في السوق المحلي على التسهيلات الائتمانية نوعاً ما في دفع بدل ثمن مشترياته أو الحصول على الخدمات، كما بلغت نسبة استخدام البطاقات المدفوعة مسبقاً 2% وهي النسبة الأقل نتيجة قلة انتشار استخدامها.

كذلك، اعتبرت البطاقات المدفوعة مسبقاً الأكثر استخداماً في عمليات الشراء عبر شبكة الانترنت حيث بلغت نسبته 51% من إجمالي عمليات الدفع عبر شبكة الانترنت؛ وذلك كون أنه لا يتم ربط البطاقة مع حساب العميل بشكل مباشر وأيضاً محدودية القيمة النقدية المخزنة بها وفرض سقف الدفع عليها بحدود دنيا نوعاً ما، مما يقلل من آثار المخاطر الناشئة عن إساءة الاستخدام أو الاختراق أو الاستخدام بطرق احتيالية، ليلبيها بعد ذلك البطاقات الدائنة حيث بلغ نسبة استخدامها 44% نظراً لمحدودية سقف البطاقة الممنوح كائتمان للعميل وأيضاً تحمل المصدر لهذه البطاقة بشكل مباشر مخاطر استخدامها حيث أنها لا تمس أموال العميل. أخيراً البطاقات المدنية والتي بلغ نسبة استخدامها 5%، أنظر الشكل رقم (20).

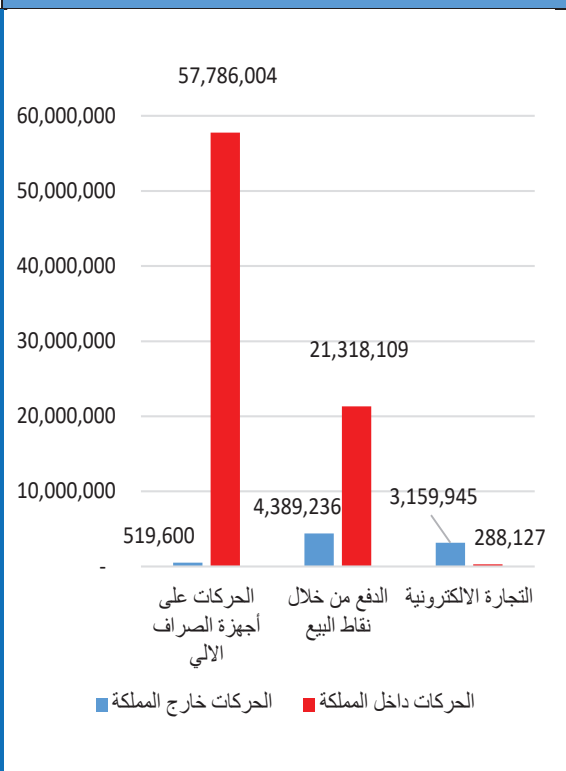
الذي يساهم في زيادة نمو احتياطي المملكة من العملة الأجنبية، أنظر الشكل رقم (22).

شكل رقم (22): عدد وقيم حركات الدفع المنفذة داخل المملكة بواسطة بطاقات الدفع الأجنبية مصنفة بحسب نوع قناة الدفع 2018.



فيما يخص حجم عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع داخل المملكة مصنفة حسب نوع القطاع؛ فقد أصبح قطاع التجارة في المرتبة الثانية بعد القطاعات الأخرى وبنسبة 33% ليليته بعد ذلك قطاع محطات الوقود وبنسبة 12%، في حين اعتبر قطاع التعليم الأقل نصيباً بين القطاعات فقد بلغت نسبة استخدام بطاقات الدفع فيه 0.4% ليليته بعد ذلك قطاع الخدمات الأساسية وبنسبة 0.7%، أنظر الشكل رقم (23).

شكل رقم (21): عمليات الدفع المنفذة بواسطة بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك العاملة في المملكة مصنفة حسب نوع الحركة 2018.



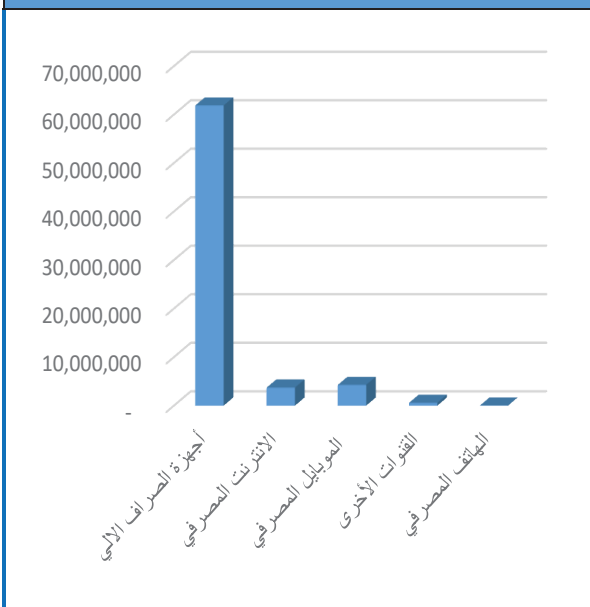
فيما يخص بطاقات الدفع الصادرة عن البنوك غير العاملة في المملكة (الأجنبية)، فقد بلغ عدد حركات الدفع التي تم تنفيذها داخل المملكة بواسطة هذه البطاقات خلال العام 9,024,517 حركة دفع بقيمة اجمالية بلغت 1,055 مليون دينار مقابل 6,299,731 حركة دفع وبقيمة 781 مليون دينار خلال عام 2017، وقد شكلت حركات الدفع المنفذة بواسطة هذه البطاقات على نقاط البيع النسبة الأكبر حيث بلغت 70% من إجمالي حركات الدفع المنفذة بواسطة البطاقات الصادرة عن البنوك او المؤسسات المالية غير العاملة في المملكة، في حين بلغت حركات السحوبات النقدية المنفذة من خلال أجهزة الصرافات الآلية ما نسبته 27%، كما بلغت نسبة حركات التجارة الإلكترونية بواسطة البطاقات الصادرة عن البنوك غير العاملة في المملكة 3%. ما سبق يشير إلى أنه بلغ صافي قيمة العملات الأجنبية التي تم ادخالها إلى المملكة بواسطة بطاقات الدفع ما يعادل 1,055 مليون دينار أي ما نسبته 13% من إجمالي احتياطات المملكة من العملة الأجنبية والبالغة 8,170.2 مليون دينار مع نهاية هذا العام، الأمر

هذا وقد بلغ عدد المحافظ الإلكترونية التي تم فتحها هذا العام من خلال نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال 361,532 محفظة الكترونية مقابل 139,189 محفظة خلال عام 2017. حيث بلغت قيمة النقد الإلكتروني المصدر من خلال هذه المحافظ 2.492 مليون دينار في نهاية عام 2018.

2.6 على صعيد قنوات الدفع

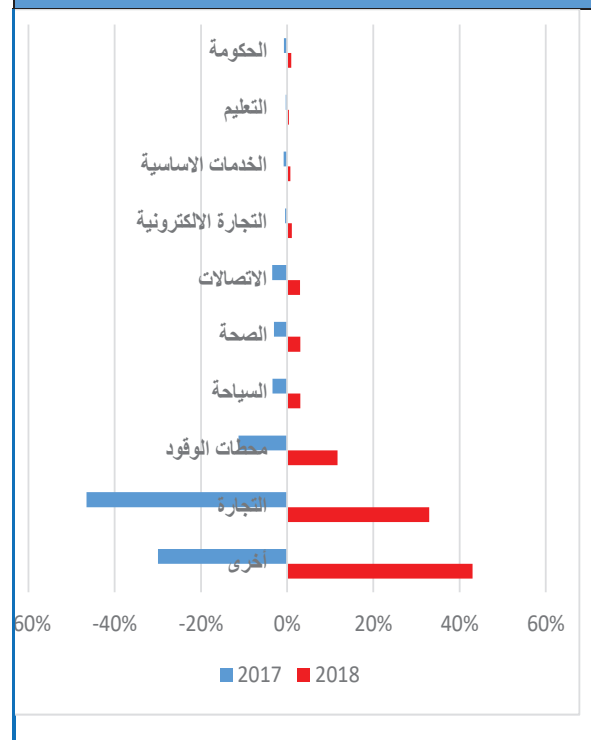
تتعدد قنوات الدفع بين الإلكترونية والتقليدية سواء الموفرة من قبل البنوك أو مقدمي خدمات الدفع. وتمثلت النسبة الأكبر في عمليات تنفيذ أوامر الدفع أو السحب والإيداع النقدي من خلال قنوات الدفع التقليدية لدى البنوك على الكاونتر، حيث شكلت ما نسبته 42% من إجمالي حركات الدفع المنفذة. في حين حظيت قنوات الدفع الإلكترونية لدى البنوك ما نسبته 58% (كان أغلبها من خلال أجهزة الصراف الآلي حيث كانت نسبة الحركات 88% من إجمالي الحركات الإلكترونية)، أنظر الشكل رقم (24).

شكل رقم (24): حجم عمليات الدفع المنفذة بواسطة قنوات الدفع الإلكترونية مصنفة حسب نوع قناة الدفع 2018.



هذا وما تزال البنوك الأردنية في مرحلة التطوير والتحديث لقنوات الدفع الإلكترونية وإتاحتها أمام العملاء باعتباره الخيار الأفضل والرئيسي لخدمة

شكل رقم (23): نسبة حركات الدفع المنفذة داخل المملكة بواسطة بطاقات الدفع مصنفة حسب نوع القطاع 2018.



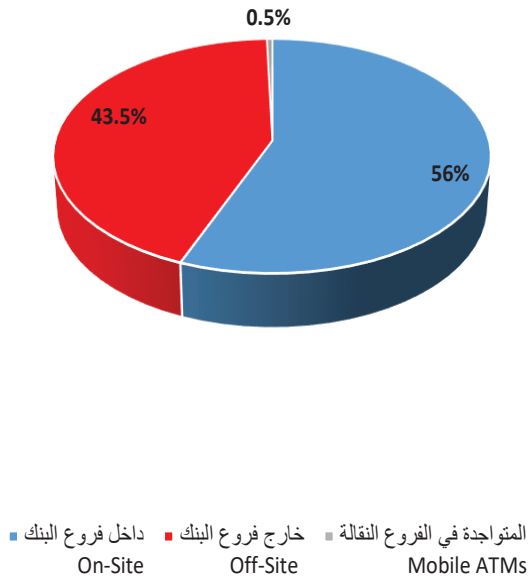
2.5.3 المحافظ الإلكترونية

تمثل المحافظ الإلكترونية حسابات دفع إلكترونية تقدمها مؤسسات مالية لعملائها من خلال تطبيقات إلكترونية قائمة على أجهزة الهواتف النقالة أو أجهزة الكمبيوتر؛ تمكن أصحابها من تنفيذ عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال بالإضافة إلى عمليات التغذية والسحب النقدي. وتعد المحافظ الإلكترونية إحدى أدوات الدفع المدفوعة مسبقاً والتي تتطلب تخزين القيم النقدية مسبقاً عليها (النقود الإلكترونية).

وظهرت هذه التقنية بسبب الحاجة الملحة جداً لاستخدامها وذلك لما لها من سهولة في التواصل عبر شبكة الإنترنت، وما يترتب عليها من تسهيل للعمليات مثل عمليات الشراء والدفع والتحويل والتي تتضمن تحويلات نقدية صغيرة في الغالب وبالتالي سرعة وصولها للطرف الآخر. ويمكن ربط المحافظ الإلكترونية بعدة أدوات دفع أخرى كبطاقات الدفع من خلال مقدمي خدمات الدفع المشاركين في نظام الدفع بواسطة الهاتف النقال.

أنحاء المملكة، وقد تركز أكثرها لدى الفروع بنسبة 56% من إجمالي أجهزة الصراف الآلي، أنظر الشكل رقم (25).

شكل رقم (25) : أجهزة الصراف الآلي العاملة في المملكة مصنفة حسب أماكن تواجدها 2018.



أما أجهزة الصراف الآلي التي تدعم تقنية (Biometric Technology) فقد بلغ عددها 340 جهاز صراف آلي من أصل 1927 جهاز في المملكة أي بنسبة 18%، حيث بلغت عدد حركات السحب النقدي باستخدام تقنية (Biometric Technology) 485,075 حركة بقيمة اجمالية 76 مليون دينار.

وعلى صعيد نقاط البيع المنتشرة في المملكة فقد بلغ عددها 31,077 نقطة بيع منها 29,226 نقطة بيع مجهزة لقبول البطاقات المصدرة بتقنية (Contactless EMV) أي بنسبة 94%. مقابل 45,020 نقطة بيع خلال عام 2017 أي بانخفاض نسبته 31%. وبشكل نصيب الفرد من نقاط البيع المنتشرة في المملكة ما يقارب 4.6 نقطة بيع لكل

العملاء سواء على صعيد البنك نفسه من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية المترتبة على البنك أو على صعيد العميل من خلال الحصول على الخدمات التي يريدها في أي وقت أو مكان وبكل سهولة ويسر، كما أن ذلك سيساهم وبشكل كبير في تعزيز الاشتغال المالي في المملكة والذي يهدف البنك المركزي الأردني إلى تحقيقه.

وبلغ عدد المستخدمين لقناة الإنترنت المصرفي هذا العام 802,790 مقارنة بعام 2017 حيث بلغ عدد المستخدمين 698,804 أي بارتفاع بلغت نسبته 15%. وتتنوع الخدمات المالية التي تقدمها البنوك من خلال القناة الإنترنت المصرفي ما بين خدمة تحويل الأموال سواء على مستوى الحسابات لدى البنك نفسه أو التحويل لدى بنك آخر، كذلك خدمة تسديد البطاقات الائتمانية، دفع الفواتير والمطالبات المالية، وإعادة شحن البطاقات المدفوعة مسبقاً، وخدمة الاستعلام عن كشف الحساب وغيرها، وهي نفس الخدمات التي تقدم على قناة الهاتف النقال المصرفي. وبلغ عدد عمليات الدفع التي تم تنفيذها من خلال هذه القناة 3,733,420 حركة دفع بقيمة اجمالية بلغت 9,621 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن ما نسبته 94% من المستخدمين لقناة الإنترنت المصرفي هم من الأفراد والباقي من الشركات؛ ويرجع هذا التفاوت الكبير إلى طبيعة حجم العملاء لدى البنوك من أفراد وشركات (كنسبة وتناسب).

ويتجه البنك المركزي وبشكل مستمر إلى الابعاز للبنوك بتطوير قنوات الدفع الالكترونية وتعزيز استخدامها وايصالها إلى أكبر شريحة ممكنة من العملاء ساعياً في ذلك إلى المساهمة في تحقيق وتعزيز الاشتغال المالي وتنشيط سوق مدفوعات التجزئة في المملكة.

أما على صعيد قناة الهاتف النقال المصرفي فقد بلغ عدد مستخدميه 376,412 (98% من المستخدمين أفراد) مقارنة بعام 2017 حيث بلغ عددهم 221,816 أي بزيادة مقدارها 70% مقارنة بعام 2017. وبلغ عدد حركات الدفع المنفذة من خلال هذه القناة 4,301,756 حركة دفع بقيمة اجمالية بلغت 1,082 مليون دينار.

وبخصوص قناة أجهزة الصراف الآلي؛ فقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي 1927 جهاز منتشرة في جميع

ألف شخص (من الفئة العمرية 15 عام فما فوق) وهي نسبة منخفضة جداً.

أما على صعيد قنوات الدفع التقليدية (الكاونتر) والموفرة لدى البنوك العاملة في المملكة؛ فقد بلغ عدد الفروع والمكاتب هذا العام 927 فرع ومكتب مقابل 894 فرع ومكتب في عام 2017. في حين بلغ عدد وكلاء مقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال ممن يقدمون الخدمة من خلال مكاتبهم (الكاونتر) 268 وكيل يتبع لهم 676 مكتب منتشرة في جميع أنحاء المملكة خلال العام مقارنة بـ 203 وكيل مقابل 522 مكتب خلال عام 2017، انظر الشكل رقم (26) حيث يوضح التوزيع الجغرافي للوكلاء وأجهزة الصراف الآلي وفروع البنوك في المملكة.

